



ورقة بحثية بعنوان :

أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة)

مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة بعنوان :

(أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي – المقترحات والحلول)

اعداد

د. جيهان عبد السلام عباس

مدرس الاقتصاد- كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة.

2021

أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة)

الملخص :-

في ضوء المتغيرات التي مر بها العالم، منذ ظهور فيروس كورونا "كوفيد 19" وانتشاره بين جميع الدول، ظهرت تداعياته الاقتصادية والاجتماعية على معظم اقتصادات العالم ومنها مصر . وتهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على أثر وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، من خلال تحليل واقع طبيعة المتغيرات الاقتصادية الخارجية ، فضلاً عن تناول مؤشرات الاقتصاد الكلى . كذلك التعرض بالتفصيل الى السياسات والاجراءات الاقتصادية المختلفة التي اتخذتها الحكومة المصرية فى مواجهة تداعيات وباء كورونا .

وتستخدم الدراسة منهجية محددة تعتمد على التحليل الوصفى والاستقرائى لمؤشرات ميزان المدفوعات وتضم (السياحة ، التجارة الدولية ، الاستثمار الأجنبى المباشر ، تحويلات العاملين ، إيرادات قناة السويس ، ميزان المدفوعات) ؛ وذلك لابرز انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى الناتج عن علاقاته الاقتصادية بالعالم الخارجى . كذلك تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلى الداخلى مثل (معدلات نمو الناتج المحلى ، البطالة وسوق العمل ، ومعدل التضخم ، أسعار الصرف ، والموازنة العامة ، وحجم الدين العام) ؛ وذلك لابرز انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى ككل.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها مايلي :

- ان المتغيرات الاقتصادية الخارجية الناجمة من علاقات مصر بدول العالم الخارجى ، كانت هى الأكثر تأثراً بوباء كورونا وخاصة السياحة والتجارة الدولية .
- على الرغم من تأثير وباء كورونا على الأداء الداخلى للاقتصاد المصرى ، الا أنه استطاع أن يحافظ على معدل نمو اقتصادى موجب بلغ 3.6% بنهاية عام 2020 . وانحصر التأثير بشكل أكبر على الموازنة العامة المصرية فى ظل تحملها مخصصات أكبر للانفاق على القطاع الصحى والتعليم ، واجراءات الحماية الاجتماعية .
- تنوع هيكل الاقتصاد المصري ساهم بشكل كبير فى مواجهة الأزمة، كذلك نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى بدأته الحكومة المصرية فى 2016 قبل أزمة فيروس كورونا. يضاف الى ذلك طبيعة السياسات والاجراءات التى اتخذتها مصر لمواجهة انعكاسات الوباء على الاقتصاد ، كل ذلك قد ساهم فى تخفيف اثار أزمة وباء كورونا على الاقتصاد المصرى .
- **الكلمات المفتاحية :** وباء كورونا ، الاقتصاد المصرى ، مؤشرات الاقتصاد الكلى .

Abstract:

In light of the changes that the world has gone through, since the emergence of the Coronavirus and its spread among all countries, its economic and social repercussions have appeared on most of the world's economies, including Egypt. This study aims to shed light on the impact of the Corona epidemic on the Egyptian economy, by analyzing the reality of the nature of external economic variables, as well as dealing with macroeconomic indicators. As well as exposure in detail to the various economic policies and measures taken by the Egyptian government in the face of the repercussions of the Corona epidemic.

The study uses a specific methodology based on descriptive and inductive analysis of the balance of payments indicators and includes (tourism, international trade, foreign direct investment, workers remittances, Suez Canal revenues, the balance of payments). This is to highlight the repercussions of the Corona epidemic on the performance of the Egyptian economy resulting from its economic relations with the outside world. As well as analyzing internal macroeconomic indicators such as (GDP growth rates, unemployment and the labor market, inflation rate, exchange rates, the general budget, and the size of public debt); This is to highlight the repercussions of the Corona epidemic on the performance of the Egyptian economy as a whole.

The study reached a number of results, the most important of which are:

- The external economic changes resulting from Egypt's relations with the countries of the outside world, were the most affected by the Corona epidemic, especially tourism and international trade.
- Despite the impact of the Corona epidemic on the internal performance of the Egyptian economy, it managed to maintain a positive economic growth rate of 3.6 % by the end of 2020. The impact was limited to the Egyptian public budget, in light of its higher allocations for spending on the health sector, education, and social protection measures.
- The diversification of the structure of the Egyptian economy contributed greatly to facing the crisis, as well as the results of the economic reform program that the Egyptian government started in 2016 before the Coronavirus crisis. In addition to this, the nature of the policies and measures taken by Egypt to confront the repercussions of the epidemic on the economy, all of this has contributed to mitigating the effects of the Corona epidemic crisis on the Egyptian economy.

Key words: Corona epidemic, Egyptian economy, macroeconomic indicators.

(1) مقدمة :-

تسببت أزمة وباء كورونا في إحداث تراجع كبير لمعظم اقتصادات العالم ومنها مصر ، حيث تسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي بالفعل في تقليص حجم السياحة الوافدة إلى البلاد ، وتراجع المتحصلات الواردة من قناة السويس ، وكذلك تضاؤل التحويلات المالية القادمة من المصريين العاملين في الخارج. وتسنأثر المصادر الثالث المُشار إليها بنسبة 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر. ومن هذا المنطلق، يؤدي اختلال مصادر الدخل الأجنبي المُشار إليها إلى تداعيات واسعة النطاق وتبعات طويلة المدى على اقتصاد مصر . فقد أصاب فيروس كورونا بشدة قطاع الصحة وكذلك القطاعات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري ، وأثر سلباً على حصيلته برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر منذ عام 2016 بعد أن كانت مصر على وشك الانطلاق نحو خطة تحول اقتصادي واعدة . ومع ذلك ، لم تستطع تلك الإصلاحات الصمود في ظل الأزمة دون أن تتأثر بشكل أو باخر بتداعيات تلك الصدمة الوبائية ، بل تأثر الكثير من مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وفي محاولات جاهدة من الحكومة المصرية لاستيعاب تبعات أزمة وباء كورونا ، وتخصيص مبالغ مالية ضخمة كخطة انقاذ عاجلة ، إلا أنها لم تستطع الوقوف بمفردها تجاه تلك الأزمة ، الأمر الذي دفع مصر إلى اللجوء إلى برامج صندوق النقد الدولي للترتيبات الهيكلية الاحتياطية والأدوات المالية السريعة ، خشية أن تفقد الإنجازات المحققة قبل الأزمة. وما زال هناك حالة من عدم اليقين بشأن مدى استمرار الوباء مة عدمه ؛ وبالتالي بما يمكن أن تسببه تلك الجائحة من تداعيات اقتصادية .

(2\1) - الدراسات السابقة :

- دراسات باللغة العربية :

(1) . د سلوى محمد مرسى ، ود. زينب محمد الصاوي ، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحي المصري ، سلسلة أوراق السياسات (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، مايو 2020)..

تتناول هذه الدراسة انعكاسات وباء كورونا على القطاع السياحي في مصر ، وتعرضت الى تطور أداء القطاع السياحي في الفترة السابقة لوباء كورونا (2010 الى 2019) من حيث عدد السائحين ، والايرادات السياحية ، ومساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الاجمالي ، وميزان الخدمات . ثم تناولت بالتحليل أثر وباء كورونا على أداء القطاع السياحي في مصر في ظل الاجراءات الاحترازية ، وغلق خطوط الطيران أثناء فترة انتشار الوباء في مارس حتى مايو 2020 ، من حيث نفس المؤشرات المتعلقة بأعداد السائحين ، والايرادات السياحية ، ومساهمة القطاع في الناتج المحلي . واشتملت الدراسة على سيناريوهات محتملة لأداء القطاع في النصف الثاني من عام 2020 في حالة استمرار نقشى الوباء

من عدمه . كما تعرضت الدراسة بالتفصيل الى الجهود التي قامت بها مصر لمواجهة تداعيات الوباء على القطاع السياحي ، وسبل الدعم المختلفة التي قدمتها الحكومة المصرية للمتضررين العاملين بالقطاع السياحي . واختتمت الدراسة ببعض المقترحات للتخفيف من اثار الأزمة على القطاع السياحي .

(2) د. سالى محمد فريد ، **تداعيات كورونا على العوائد المصرية بالنقد الأجنبي** ، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى ، (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، 2020).

تهدف هذه الورقة الى بحث مدى تأثير مصادر النقد الأجنبي فى مصر بأزمة وباء كورونا ، وتحديد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك الأزمة . حيث تناولت تطور مصادر النقد الأجنبي قبل وبعد وباء كورونا من حيث (عوائد قطاع السياحة ، وعوائد الصادرات ، والاستثمار الأجنبي المباشر ، وتحويلات العاملين بالخارج) .

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها وجود تأثير سلبى على مصادر النقد الأجنبي فى مصر نتيجة وباء كورونا ، وخاصة عوائد قطاع السياحة التي تراجعت إيراداتها بنسبة 23% حتى مارس 2020 ، كذلك تراجع عوائد التصدير بنسبة 25% فى الفترة ذاتها . فضلا عن انخفاض الاستثمارات الأجنبية ، وخاصة الاستثمار الاجنبي غير المباشر فى البورصة المصرية . كذلك انخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج وخاصة دول الخليج مع هبوط أسعار النفط لعالمية . واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة استمرار دعم القطاع السياحي ، ودعم سبل مساعدة العائدين من الخارج على توظيف مدخراتهم فى مشروعات صغيرة ومتوسطة ، واستمرار الدور الذى يقوم به البنك المركزى فى استخدام احتياطات النقد الأجنبي لتغطية عجز العملة الصعبة لحين تجاوز الأزمة .

(3) سارة ناصح ، **مؤشرات مختلطة : كيف اثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية** ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 24 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

<https://www.ecsstudies.com/11060>

ركزت هذه الدراسة على أثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية ، حيث تناولت فى البداية التأثير على جانب الصادرات المصرية التي سجلت انخفاض في مارس 2020 لتصل إلى 2238 مليون دولار أمريكي بنسبة انخفاض قدرها 16.92% عن الشهر السابق للانتشار وهو فبراير من العام ذاته ، وواصلت انخفاضها مع تقشى الوباء واغلاق خطوط الطيران . كذلك تعرضت الى جانب الواردات المصرية التي بلغت 5316 مليون دولار أمريكي في يناير 2020 مقارنة بنحو 6517 مليون دولار أمريكي في الشهر نفسه عام 2019، أي إنها انخفضت بنسبة 18.42% . وتوصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها أن هناك عامل ايجابي فى هذا الانخفاض وهو مزيد من الاعتماد على المنتج المحلى المصرى ، وانخفاض

عجز الميزان التجاري وهو ما يعد مؤشراً إيجابياً يؤكد قدرة الاقتصاد المصري على تحويل المحنة إلى منحة ، ومن المتوقع أن يكون لهذا التراجع تأثير إيجابي على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي .

- دراسات باللغة الانجليزية :

1)Ministry of Planning and Economic Development , REGIONAL PROGRAM POLICY NOTE 06 , **Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households** (Cairo : Ministry of Planning and Economic Development, June 2020).

وهي دراسة أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، تتعرض في البداية الى وضع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى في مصر قبل ظهور وباء كورونا من حيث (معدل النمو الاقتصادى والقطاعات المكونة للناتج المحلى الاجمالى ، البطالة وسوق العمل) . كما اتبعت الدراسة منهج التحليل الفعلى لتلك المؤشرات بالاضافة الى التوقع بما ستكون عليه في نهاية عام ظهور وباء كورونا 2020 . وتوصلت الدراسة الى استمرار التراجع النسبى لمؤشرات النمو الاقتصادى والتشغيل في حالة تفشى الوباء وعدم ظهور لقاح له ، مؤكدة على أن تأثر الاقتصاد المصرى بهذا الوباء سيكون أخف حدة من غيرها من الاقتصادات النامية والناشئة . وأوصت الدراسة بأن من أجل تحقيق التعافى والتحول بعد كوفيد -19 ليصبح الاقتصاد المصرى ناجحاً ومستداماً ، فإنه يجب على الحكومة العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص ، وتحسين مناخ الأعمال ، والاستمرار فى إجراء إصلاحات جادة للتغلب على نقاط الضعف المؤسسية.

2) Ministry of Planning and Economic Development, **Monthly Economic Review, Issue.3**, (Cairo : Ministry of Planning and Economic Development, November. 2020).

وهو التقرير الشهرى الذى تصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، والذى تم تخصيصه لتوضيح انعكاسات وباء كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية فى مصر منها القطاع الحقيقى ويشمل (ايرادات قناة السويس ، والسياحة ، وقطاع النقل) . كذلك القطاع المالى متمثلاً فى وضع الموازنة العامة لمصر للعام المالى 2020\2019 . هذا بالاضافة الى القطاع النقدي ويشمل (التضخم والسيولة المحلية ، ومؤشرات الاستهلاك) . وخلصت الدراسة الى أن الوضع الاقتصادى فى مصر مع ظهور وباء كورونا مازال تحت السيطرة ، وإن كان أقل كفاءة مما كان عليه قبل الأزمة ، حيث أن السياحة وايرادات قناة السويس والاستثمارات جاءت الأكثر تأثراً بالأزمة ، مع ظهور ضغط على الموازنة العامة للدولة نتيجة

ارتفاع المصروفات المخصصة لقطاع الصحة والاجراءات التحفيزية للاقتصاد ، وتراجع الكثير من الايرادات مع توقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية فى مصر .

من خلال التعرض الى الدراسات السابقة التى تناولت أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى ، يتضح الفجوة البحثية فى هذا الموضوع ، فقد ركزت تلك الدراسات بشكل كبير على مؤشرات محددة من مجموعة مؤشرات الأداء الاقتصادى مثل : تدفقات النقد الأجنبى ، أو قطاع السياحة ، أو التجارة الخارجية، ... الخ . ولكن لم تتعرض أى دراسة سابقة الى مجمل التأثيرات على معظم المتغيرات الاقتصادية لمصر وهو ما سيتم فى تلك الدراسة . كما أن تلك الدراسات تقف معظمها عند بيانات منتصف عام 2020 ، واتبعت اسلوب التوقع لما ستكون عليه تلك المؤشرات بنهاية عام 2020 فى وسط حالة من عدم اليقين بشأن استمرار الوباء من عدمه . أما هذه الدراسة فسوف تتناول بشكل أشمل لمعظم تلك المتغيرات الخارجية والداخلية لتكوين صورة أدق عن أداء الاقتصاد المصرى وتأثره بجائحة كورونا ، وذلك وفقاً لأحدث بيانات صادرة عن نهاية عام 2020 من المؤسسات والوزارات المعنية فى مصر كذلك المؤسسات الدولية.

(31) - مشكلة الدراسة : على الرغم من المراحل الاصلاحية التى مر بها الاقتصاد المصرى منذ عام 2016، والتي حصدت مصر نتائجها الايجابية فى شكل تحسن ملحوظ فى معدل النمو الاقتصادى الذى بلغ 5.6% عام 2019 ، وتراجع معدلات التضخم والبطالة ، وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى . الا أن أزمة وباء كورونا وانعكاساتها السلبية على معظم اقتصادات العالم ، لم تكن بمعزل عن الاقتصاد المصرى ، حيث أثرت الأزمة فى معظم المتغيرات الاقتصادية ، وطالت العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول العالم الخارجى ، كما انعكست على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلى الداخلى ، الأمر الذى أثر سلباً على نتائج الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، وأكد حقيقة أن انفتاح الاقتصاد المصرى على غيره من اقتصادات دول العالم يكون عرضة للأزمات المالية ، كذلك الصحية والوبائية مثلما ظهر فى ظل جائحة وباء كورونا .

(41) - هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى القاء الضوء على أثر وباء كورونا على الاقتصاد المصرى ، من خلال تحليل واقع طبيعة المتغيرات الاقتصادية الخارجية الناتجة عن العلاقات المصرية مع دول العالم الخارجى ومنها (السياحة ، التجارة الدولية ، ميزان المدفوعات ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، تحويلات العاملين بالخارج ، إيرادات قناة السويس) . فضلاً عن تناول مؤشرات الاقتصاد الكلى المصرى باعتبارها المؤشرات الداخلية للاقتصاد وتشمل (معدلات نمو الناتج المحلى ، البطالة وسوق العمل ، معدل التضخم ، أسعار الصرف ، الموازنة العامة للدولة ، الدين العام) . كذلك التعرض بالتفصيل الى السياسات والاجراءات الاقتصادية المختلفة التى اتخذتها الحكومة المصرية فى مواجهة تداعيات وباء كورونا سواء على جانب السياسة المالية أو النقدية ، كذلك الاجتماعية .

(5١1) - أهمية الدراسة : تسببت جائحة وباء كورونا فى العديد من التداعيات السلبية التى طالت معظم اقتصادات العالم ومنها مصر . حيث سادت حالة من عدم اليقين بشأن كيفية تأثر الاقتصاد المصرى بهذا الوباء ، خاصة أن مصر فى الفترة المواقبة لانتشار الفيروس كانت تنعم بقدر كبير من الاستقرار الاقتصادى وتحسن مؤشرات الأداء الكلى نتيجة تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والمالى ، الذى بدأت فيه مصر منذ عام 2016. ومن هذا المنطلق كان من الضرورى التعرض بالتحليل الى طبيعة تأثر الاقتصاد المصرى بجائحة كورونا ، وقنوات هذا التأثير سواء الخارجية أو الداخلية . كذلك الاجراءات والسياسات التى طبقتها الحكومة المصرية لمواجهة تلك التداعيات ، لتقييم درجة التأثير ومدى فاعلية تلك السياسات وتنوعها فى مواجهة الأزمة .

(6١1) - فروض الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية تسعى الى اختبار مدى صحتها من عدمها وهى كالتالى :-

- أثرت أزمة وباء كورونا بشكل واضح على العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم الخارجى ، كذلك على مؤشرات الاقتصاد الكلى المصرى .

(7١1) - منهجية الدراسة : تستخدم الدراسة منهجية محددة تعتمد على التحليل الوصفى والاستقرائى لمؤشرات ميزان المدفوعات وتضم (السياحة ، التجارة الدولية ، الاستثمار الأجنبى المباشر ، تحويلات العاملين ، ايرادات قناة السويس ، ميزان المدفوعات) ؛ وذلك لابراز انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى الناتج عن علاقاته الاقتصادية بالعالم الخارجى . كذلك تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلى الداخلى مثل (معدلات نمو الناتج المحلى ، البطالة وسوق العمل ، ومعدل التضخم ، أسعار الصرف ، والموازنة العامة ، وحجم الدين العام) ؛ وذلك لابراز انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى ككل .

(8١1) - مصادر البيانات : اعتمدت الدراسة على عرض وتحليل البيانات الواردة من تقارير المؤسسات الحكومية والوزارات المعنية فى مصر ، مثل بيانات : البنك المركزى المصرى ، والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ووزارة المالية ، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية . كذلك قواعد البيانات الدولية المنشورة بموقع البنك الدولى ، ومنظمة السياحة العالمية .

(9١1) - خطة الدراسة : تتناول الدراسة خمس نقاط رئيسية تتمثل فيما يلى :-

- 1) قنوات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصرى
- 2) انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد الكلى المصرى .
- 3) السياسات الاقتصادية المصرية لمواجهة وباء كورونا

4) الاشارات الدولية بصمود الاقتصاد المصرى أمام جائحة كورونا

5) نتائج الدراسة

6) توصيات الدراسة

أولاً - قنوات التأثير الخارجية على الاقتصاد المصرى :

1) قطاع السياحة :

تعتبر السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية فى مصر ، لما لها من قدرة على تحقيق النمو وجلب العملة الصعبة ، وتوظيف العديد من العاملين ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة وحتى غير المتعلمين . ويعد القطاع السياحى أحد أهم القطاعات الاقتصادية متأثراً بالأحداث الدولية والاقليمية والمحلية . حيث يعد قطاع السياحة والسفر أحد أهم القطاعات المتضررة بفعل تفشى وباء كورونا ، مع توقف حركة السياحة والطيران بشكل كامل منذ فبراير 2020. وقد حقق قطاع السياحة المصرى قبل أزمة وباء كورونا نمواً ملحوظاً فى عام 2019 ، اذ بلغ عدد السائحين الوافدين الى مصر نحو 13 مليون سائح مقابل 11.3 مليون سائح عام 2018. فى حين سجلت الليالى السياحية نحو 136.2 مليون ليلة فى عام 2019 مقابل 121.5 مليون ليلة لعام 2018. وهذا التطور الايجابى جاء نتيجة عدة عوامل من بينها : استقرار الوضع السياسى والأمنى فى مصر ، والاهتمام بالبنية التحتية وتجهيز الفنادق ، واستقرار أسعار الصرف ، فضلاً عن الترويج السياحى لمقومات مصر السياحية¹ .

وقد أثرت جائحة كورونا على قطاع السياحة المصرى خلال العام المالى 2021/2020، حيث انخفض عدد السائحين إلى 2.2 مليون سائح يمثلون 19% من السياحة المعتادة مقارنة بعام 2018؛ وبالتالي تحقيق إيراد سياحى بنحو 360 مليون دولار فقط، وهو ما يعنى خسارة نحو 18 مليار دولار مقارنة بالمستهدف هذا العام ، بسبب تراجع عدد السائحين بنسبة 100% خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو 2020 والتي تمثل ذروة الأزمة، حيث شهد شهر أبريل 2020 أقل عدد سياحة وافدة بنحو 1000 سائح فقط مقارنة بأبريل 2019 الذى بلغ عدد السائحين خلاله 932 ألف سائح، وبدأ يظهر شيئاً من التحسن فى يوليو وأغسطس 2020 بوفود 89 ألفاً و223 ألف سائح على التوالى، لتتخفض نسبة تراجع الحركة السياحية إلى 82% فى أغسطس 2020. ويلاحظ من الجدول رقم (1) تحقق معدل تغير موجب فى أعداد السائحين فى بداية عام 2020 خلال شهرى يناير وفبراير ، ولكن مع ظهور وباء كورونا سجلت أعداد السائحين انخفاض شديد خاصة خلال الفترة ابريل - يونيو 2020 . ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادى

¹ (أ . د سلوى محمد مرسى ، ود. زينب محمد الصاوى ، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى ، سلسلة أوراق السياسات (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مايو 2020) ، ص ص 10-11.

والتنمية ، يعد قياس الاثار الحالية والمستقبلية للأزمة على قطاع السياحة أمراً صعباً ، حيث كشفت الأزمة عن أوجه القصور فى نظم المعلومات الاحصائية للسياحة سواء على المستوى العالمى أو المصرى .

جدول رقم (1) تطور أعداد السياح الوافدين الى مصر عامى 2019 و 2020

ألف سائح

الشهور	قبل الأزمة عام 2019	أثناء الأزمة 2020	معدل التغير%
يناير	861	945	10
فبراير	885	942	6
مارس	1097	398	64-
ابريل	1220	1	100-
مايو	932	2	100-
يونيو	1083	4	100-
يوليو	1225	89	93-
أغسطس	1221	223	82-

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد 19.

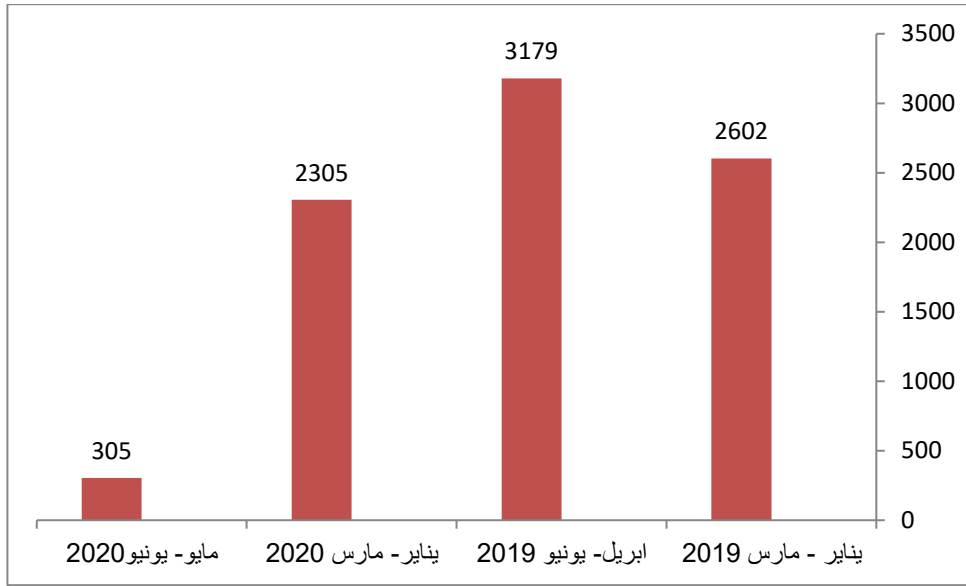
ولقد كان لانخفاض أعداد السياح الوافدين الى مصر أثره السلبى على الإيرادات من هذا القطاع ، حيث انخفضت الإيرادات السياحية فى النصف الأول من عام 2020 بنحو 55% مقارنة بالفترة المناظرة لها فى عام 2019 ، ويوضح الشكل رقم (1) حجم الإيرادات السياحية فى عامى 2019 و 2020 ، حيث جاء التدهور أكبر فى الإيرادات السياحية خلال الفترة (ابريل - يونيو 2020) مقارنة بالربع الأول من العام ذاته².

شكل رقم (1) حجم الإيرادات السياحية فى مصر خلال عامى 2019 ، و 2020

² (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، متابعة اثار كوفيد على الاقتصاد المصرى قطاع السياحة ، نوفمبر 2020 ، العدد 25 ، ص .5.، متاح على الرابط التالى :-

[http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=1254&D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D8%B1-\(%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9\)---%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-25-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF--19-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A---%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9&fbclid=IwAR2BTlrw03CTk4HdD1MET_QESL7DlLp93ZlpXteX-1gTcajr6wYqH92nE6Y](http://www.eces.org.eg/PublicationsDetails?Lang=AR&C=1&T=1&ID=1254&D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AE%D8%A8%D8%B1-(%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9)---%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-25-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%A2%D8%AB%D8%A7%D8%B1-%D9%83%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%AF--19-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A---%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9&fbclid=IwAR2BTlrw03CTk4HdD1MET_QESL7DlLp93ZlpXteX-1gTcajr6wYqH92nE6Y)

مليون دولار



المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد 19.

(2) التجارة الدولية :

بلغت القيمة الاجمالية للصادرات المصرية 3.33 مليار دولار فى سبتمبر 2020 مقابل 2.39 مليار دولار فى سبتمبر 2019. ومن أهم السلع التى ارتفعت قيمة صادراتها كل من : اللدائن بأشكالها الأولية ، والمواد الغذائية ، والسجاد ، والأدوية ، ومستحضرات الصيدلة ، والاثاث ، والسكر . بينما كانت من أهم السلع التى انخفضت صادراتها : البترول ومنتجاته ، والأسمدة ، والفواكه الطازجة ، ومنتجات الألبان ، والمنتجات الخزفية والصحية ، ومنتجات الصابون .

أما بالنسبة للواردات المصرية فقد شهدت القيمة الاجمالية انخفاضا لتصل الى 5.03 مليار دولار فى سبتمبر 2020 مقابل 6.39 مليار دولار فى سبتمبر 2019 . ومن أهم السلع التى ارتفعت واراتها : السيارات ، وأجهزة التليفون ، ولوازم الحديد والصلب ، وأجهزة معالجة المعلومات . أما السلع التى انخفضت وارداتها كانت كل من : القمح والذرة والبترول الخام ومنتجاته ، والأسماك المحفوظة ، والمواد الكيميائية³ . ويوضح الجدول التالى قيمة الصادرات والواردات سواء البترولية أو غير البترولية كما يلى :-

جدول رقم (2) قيمة الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة (2019 ، و 2020)

مليون دولار

³ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، أكتوبر 2020 ، متاح على الرابط التالى :- https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320

البيان	سبتمبر 2020	أغسطس 2020	سبتمبر 2019	أغسطس 2019
الصادرات غير البترولية	2008	1695	2098	2027
صادرات البترول الخام ومنتجاته	203	219	230	367
اجمالي الصادرات	2328	1914	2328	2394
الواردات غير البترولية	4547	4390	4547	5662
الواردات من البترول ومنتجاته	486	544	486	732
اجمالي الواردات	5033	4934	5033	6394
حجم التجارة	7361	6848	7361	8788

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، اكتوبر 2020 ، متاح على الرابط التالي :-
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320

وإجمالاً أدت جائحة كورونا إلى انخفاض الصادرات بنسبة 4.7% خلال الربع الأول من 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 ، بينما عادت الى نفس مستواها الذي كانت عليه في سبتمبر 2019 لتصل الى نفس القيمة تقريباً في سبتمبر 2020 . ويُمكن إرجاع جزء من هذا الانخفاض إلى توجيه جزء كبير من إنتاجية المصانع في تلك الفترة لتلبية احتياجات السوق المحلية بدلاً من تصديرها، فضلاً عن قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بمنع تصدير عدد من المنتجات مثل البقوليات وبالأخص الفول والعدس، وكذلك المستلزمات الطبية من ماسكات وملابس وقائية، بالإضافة إلى ما حدث عقب انتشار الجائحة من إغلاق الحدود، والحد من التنقل بين الدول .

كما أدت أزمة كورونا إلى تراجع عجز الميزان التجاري بصفة عامة منذ بداية عام 2020 حتى الآن مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019 ، ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع عجز الميزان التجاري في بداية الأزمة في يناير 2020 ليصل إلى (2834) مليون دولار أمريكي مقارنة بنحو (4069) مليون دولار أمريكي في الشهر نفسه في العام السابق 2019، وذلك بنسبة تراجع بلغت 30.35%. كما استمر عجز الميزان التجاري في الانخفاض ليصل الى 2705 مليون دولار في سبتمبر 2020 مقارنة بنحو 4000 مليون دولار كعجز للفترة سبتمبر 2019 ؛ ويرجع ذلك الى انخفاض الواردات

4 (سارة ناصح ، مؤشرات مختلطة : كيف أثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 24 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالي :-

<https://www.ecsstudies.com/11060>

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات التجارة الخارجية ، أكتوبر 2020 ، متاح على الرابط التالي :-
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=5736

والصادرات لعام 2020 نتيجة تفشى وباء مقارنة بالفترة السابقة لهذا الوباء كما هو موضح بالشكل رقم (2) .

شكل رقم (2) الميزان التجارى لمصر خلال الفترة (سبتمبر 2020 ، وسبتمبر 2019)



المصدر : : من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات :-

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، اكتوبر 2020 ، متاح على الرابط التالى :-
https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320

(3) الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

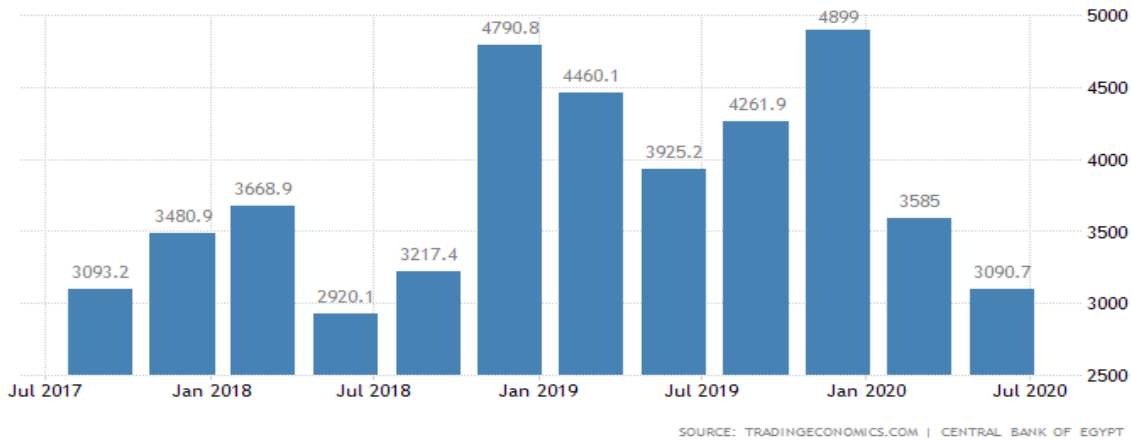
وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ، زاد الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر بنسبة 11% ليصل الى 9 مليار جنيه بما يمثل 20% من اجمالى الاستثمار الأجنبي المباشر فى القارة الافريقية وذلك عام 2019⁵. وقد احتلت مصر المرتبة 114 من أصل 190 دولة فى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن البنك الدولي ، متقدمة بذلك 6 مراكز مقارنة بالعام 2018.. وبحسب التقرير الصادر البنك المركزي المصرى ، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 57% إلى ما يقدر بنحو 1.9 مليار دولار أمريكي فى النصف الأول من عام 2020 ، ثم تحسنت نسبياً لتصل إلى 3.09 مليار دولار أمريكي فى الربع الرابع من العام المالى 2020/2019 مقارنة ب 4.26

⁵ (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ، (القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2020) ، ص . 15 .

مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2020⁶. ويوضح الشكل رقم (3) اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، الذي انخفض من 4899 مليون دولار في يناير 2020 الى 3090.7 مليون دولار في يوليو 2020 نتيجة تفشى وباء كورونا وتداعياته السلبية على الاقتصاد العالمي والمصرى ، والإغلاق الذي حدث في مختلف أنحاء العالم بسبب جائحة كورونا، والذي أدى إلى تباطؤ المشروعات الاستثمارية الموجودة، وآفاق الانكماش العميق التي قادت الشركات العالمية مما وجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها⁷.

شكل رقم (3) اجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (يوليو 2017-حتى يوليو 2020)

مليون دولار



Source : Trading Economics , **Egypt Foreign Direct Investment** , Available at :-
<https://tradingeconomics.com/egypt/foreign-direct-investment>

وتعد المملكة المتحدة أكبر مستثمر في مصر ، تليها بلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة. ويتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة النفط والغاز (حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الاستثمارات ، خاصة بعد اكتشاف احتياطات الغاز البحرية في الصحراء الغربية للبلاد وفي حقل ظهر

⁶) Nordea , Country profile Egypt , **Foreign direct investment (FDI) in Egypt**, Available at :
<https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/investment>

⁷) Lara Williams , " The state of play: FDI in Egypt " , **Invesment Monitor** , 28 Aug 2020
 Available at :
<https://investmentmonitor.ai/middle-east-north-africa/the-state-of-play-fdi-in-egypt>

البحري ، وهو الأكبر في البحر الأبيض المتوسط) ، يليه قطاع العقارات. والتصنيع والخدمات المالية والبناء. وقد انخفض حجم تدفقات الاستثمار التي مصدرها الاتحاد الأوروبي نتيجة ضعف اقتصادات أوروبا في ظل تفشي وباء كورونا ، كذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، واتجه الاستثمار العربي نحو الارتفاع بشكل نسبي في مصر ⁸.

(4) تحويلات المصريين العاملين بالخارج :

تطورت تحويلات العاملين في مصر بشكل سريع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث باتت مصر تعتمد على تحويلات العاملين بالخارج بنسبة كبيرة، فقد بلغت تحويلات العاملين بالخارج في عام 2018 نحو 10.17% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغ المتوسط العالمي لهذه التحويلات في نفس هذا العام استناداً إلى بيانات 170 دولة نحو 4.93%. من الناتج المحلي الاجمالي .

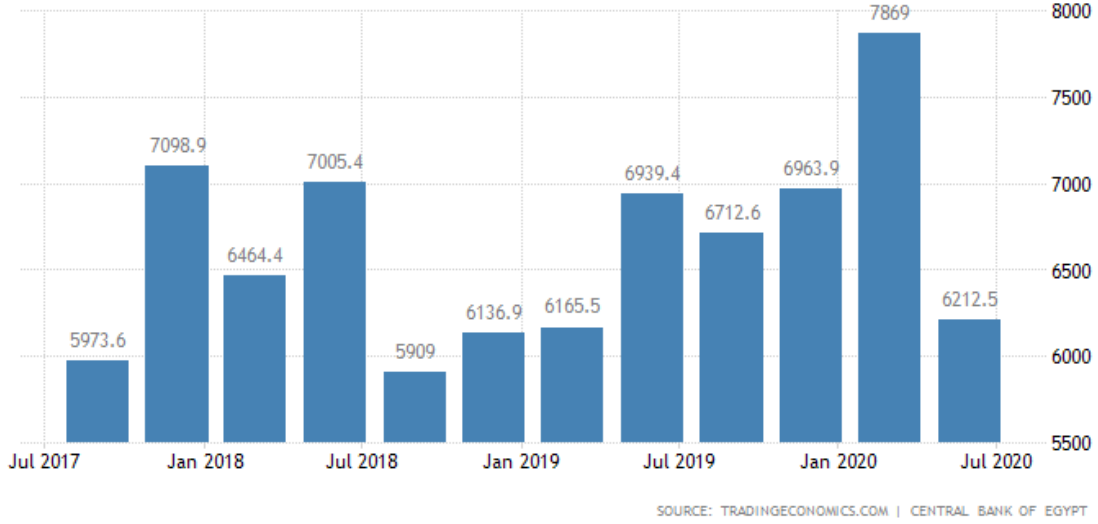
ويتضح من بيانات الشكل رقم (4)، أن تحويلات العاملين بالخارج كانت في تزايد بشكل عام ، خاصة بعد تعويم الجنيه المصري ، حيث زادت قيمة التحويلات بنسبة 27.8% في العام المالي 2017/2016. ووفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادر عن البنك المركزي، بلغ حجم تحويلات العاملين بالخارج 6712.6 مليون دولار في الربع الأول من العام المالي 2020/2019 بزيادة بنسبة 13.6% عن الربع نفسه في العام السابق الذي بلغ 5908.9 مليون دولار، سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفاعاً خلال الفترة مارس الى مايو 2020 بمقدار 1.3 مليار دولار بمعدل زيادة سنوي 19.6% لتسجل نحو 7.8 مليار دولار (مقابل نحو 6.7 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق) وهي الفترة التي شهدت تخوفاً كبيراً من توترات الاقتصاد العالمي بفعل وباء كورونا لذا شهدت اتجاه عام نحو مزيد من التحويلات المالية للعاملين بالخارج الى نوبهم في مصر . كما أظهرت البيانات الواردة في الشكل رقم (5) انخفاض في حجم تحويلات العاملين بالخارج في يوليو 2020 لتصل الى 6212.5 مليون دولار مقارنة بنحو 7896 مليون دولار في يناير 2020⁹ .

⁸ (وزارة المالية ، التقرير المالي الشهري ، (القاهرة : وزارة المالية ، نوفمبر 2020)، المجلد 15 ، عدد 13 ، ص . 61.

⁹) Reuters , **Egypt workers' remittances rose to \$8 billion in the July-September quarter** , DECEMBER 7, 2020 , Available at :-

شكل رقم (4) حجم تحويلات العاملين بالخارج خلال الفترة (يوليو 2017-يوليو 2020)

مليون دولار



Source : Trading Economics , " Egypt Remittances " , 2020 , Available at :-

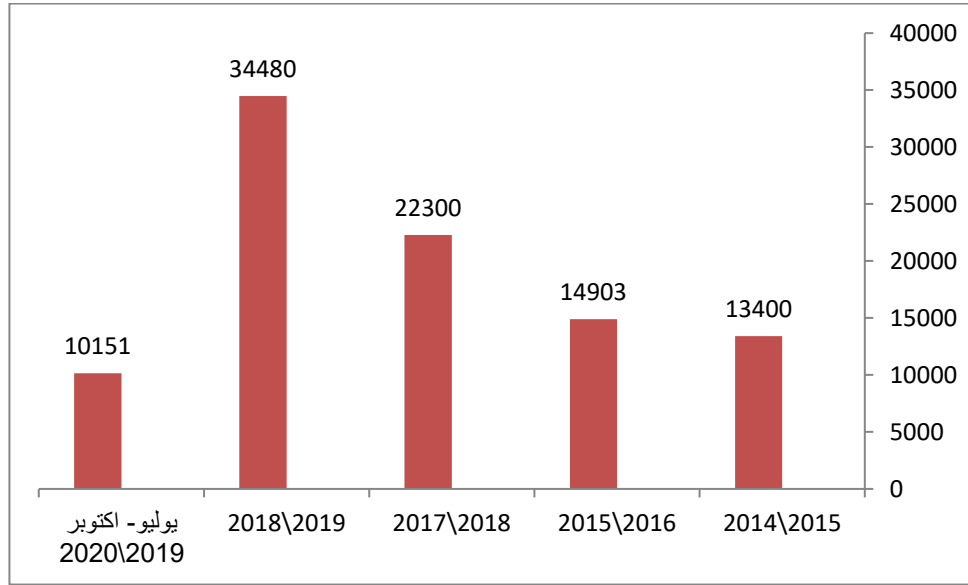
<https://tradingeconomics.com/egypt/remittances>

(4) إيرادات قناة السويس :

أثرت جائحة كورونا على إيرادات قناة السويس ، حيث انخفضت الإيرادات إبتداءً من أبريل بشكل ملحوظ 2020، مقارنة بالمستويات المناظرة في العامين السابقين 2018 و 2019 نظرًا لتأثر التجارة العالمية بشكل عام بالجائحة ، ويتضح من الشكل رقم (5) تراجع إيرادات القناة من 34.480 مليار جنيه عام 2019 الى 10.151 مليار جنيه فقط خلال الفترة (يوليو الى أكتوبر 2020) .

شكل رقم (5) إيرادات قناة السويس خلال الفترة (2014 - 2020)

مليون جنيه

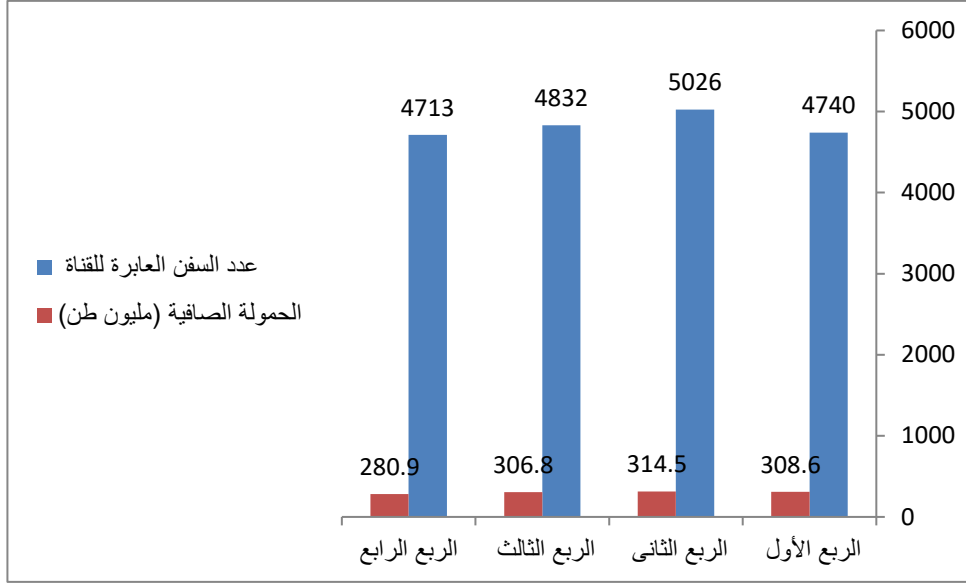


المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى بيانات :-

- وزارة المالية ، التقرير المالى الشهرى ، (القاهرة : وزارة المالية ، نوفمبر 2020) ، المجلد 15 ، عدد 13 ، ص 28.

كما يرجع الانخفاض فى إيرادات قناة السويس أثناء تفشى أزمة وباء كورونا الى تراجع عدد السفن العابرة بالقناة كذلك حمولتها ، حيث انخفض عدد السفن العابرة فى الربع الاول من عام 2020 الى 4740 ناقلة مقارنة بنحو 4656 فى نهاية الربع الرابع من عام 2019 ، كما استمرت فى الانخفاض لتصل لى 4713 ناقلة فى الربع الأخير من عام 2020 كما هو موضح فى الشكل رقم (6) .

شكل رقم (6) عدد السفن العابرة بقناة السويس وحمولتها خلال الفترة (2018-2020)



المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى :

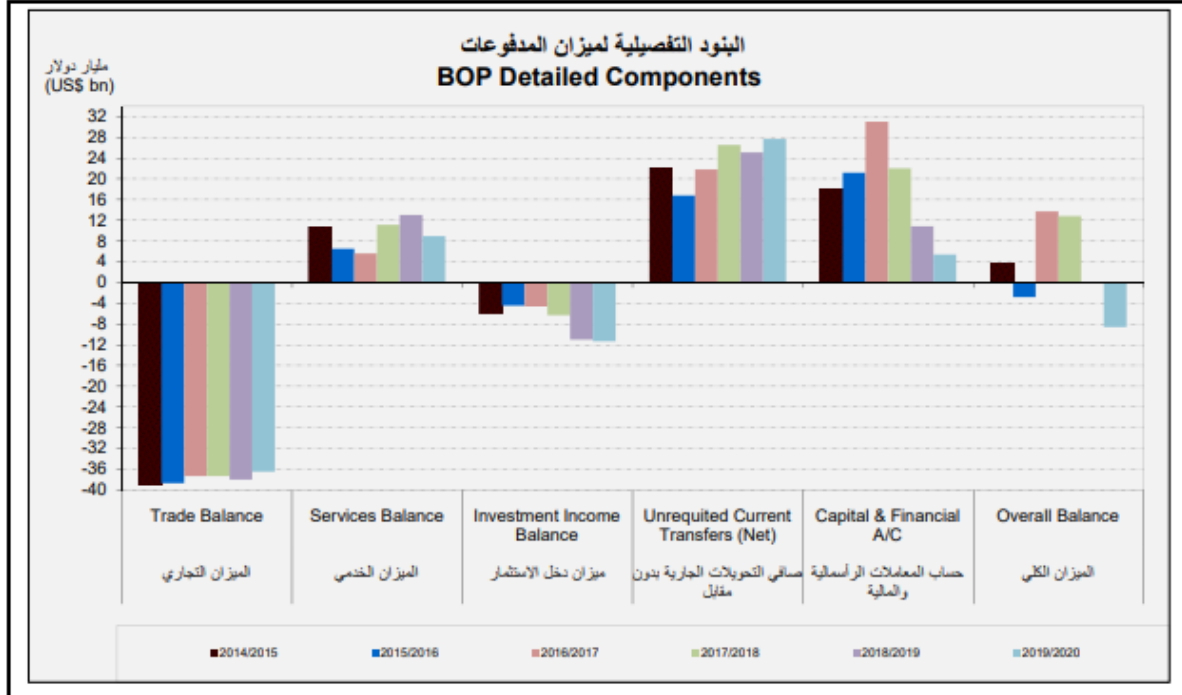
- البنك المركزي المصري ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اكتوبر 2020 ، العدد 283 ، (القاهرة : البنك المركزي المصري ، أكتوبر 2020) ، ص 91.18657

(5) ميزان المدفوعات :

كشف البنك المركزي عن تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ 8.6 مليار دولار خلال العام المالي 2020/2019، حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقراراً في مستوى العجز خلال العام المالي 2020/2019 (الذي شهد النصف الثاني منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا) ليصل الى نحو 11.2 مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال العام المالي 2019/2018 الذي سجل نحو 10.9 مليار دولار ، وجاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس مصر فقط ، الا ان التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية دون مقابل قد ساهم في تخفيف هذه الصدمة على الاقتصاد المصري. وعلى الرغم من ذلك ، حافظ الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات المصري على تحقيق صافي تدفق للداخل بلغ 5.4 مليار دولار ، الأمر الذي ساعد - بجانب بناء احتياطات قوية من النقد الأجنبي - على التخفيف من حدة العجز الكلي بميزان المدفوعات

ليقتصر على نحو 8.6 مليار دولار مقابل 102.5 مليون دولار في عام 2018-2019. كما هو موضح بالشكل رقم (7) ¹⁰.

شكل رقم (7) البنود التفصيلية لميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (2015-2020)



المصدر : البنك المركزي المصري ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اكتوبر 2020 ، العدد 283 ، (القاهرة : البنك المركزي المصري ، اكتوبر 2020) ، ص .102.

ثانياً- انعكاسات وباء كورونا على أداء الاقتصاد الكلي المصري :

وفي هذا الجزء سيتم التحليل حول تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد المصري من خلال تتبع التغيرات في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية خلال فترة ذروة الوباء، والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي أو معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، والبطالة ، والتضخم، وأسعار الصرف ، والموازنة العامة للدولة ، والدين العام الداخلي والخارجي ، وذلك كما يلي :-

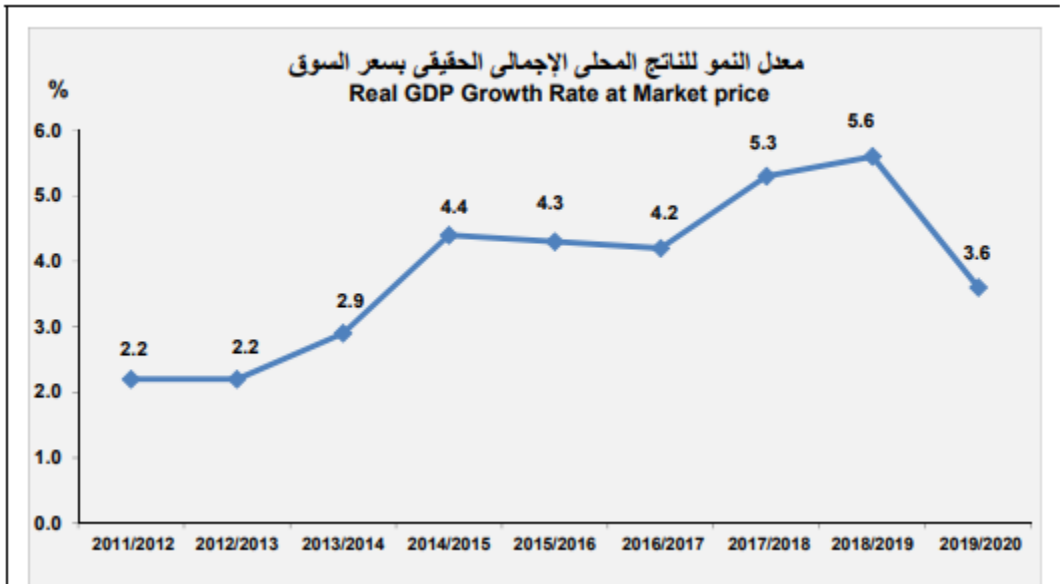
¹⁰ (الحسيني حسن ، " ميزان المدفوعات يسجل عجزا 8.6 مليار دولار خلال العام المالي 2019\2020 " ، جريدة المال ، 30 نوفمبر 2020 ، متاح على الرابط التالي :-

<https://almalnews.com/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8B-8-6-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84>

1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

أدى وباء كورونا الى تراجع معدلات النمو الاقتصادى العالمية ، فوفقا لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولى انكمش النمو الاقتصادى العالمى بنسبة 4.9% فى عام 2020 ، مع تسجيل الاقتصادات الصاعدة معدلات نمو سلبية تصل الى -3% . وتعتبر مصر الدولة الوحيدة فى الاقتصادات الناشئة والنامية التى حققت معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى موجبة خلال أزمة وباء كورونا¹¹ . حيث انخفض معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث من العام 2020 ليصل الى 3.6% مقارنة ب 5.6% فى عام 2019 كما هو موضح بالشكل رقم (8) .

شكل رقم (8) معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (%)



المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد 283 ، (القاهرة : البنك المركزى المصرى : اكتوبر 2020) ، ص 142 .

حيث يتكون الناتج المحلي الإجمالي فى عام 2020 من القطاعات التالية :-

6) الزراعة: يلعب الإنتاج الزراعي المحلى دورًا رئيسيًا في تحقيق الأمن الغذائي ، خاصة في أوقات الأزمات الدولية. ويعد الحفاظ على الإنتاج الزراعي أو حتى توسيعه خلال أزمة وباء كورونا أولوية قصوى لجميع الحكومات في جميع أنحاء العالم ومنها مصر . لذلك ، لا توجد عادة قيود صريحة على المزارعين والتجار وأسواق المواد الغذائية خلال الأزمات . وقد كان لجائحة كورونا تأثير مباشر على معظم إنتاج المحاصيل الزراعية ، باستثناء القمح ، الذي نمى إنتاجه بسبب ارتفاع أسعار الشراء . كما ظهرت زيادة بنسبة 10% في الإنتاج الحيواني ، حيث تم تشجيع العديد من مزارع الماشية على إنتاج المزيد من اللحوم ومنتجات الألبان لتعويض الانخفاض المحتمل في منتجات الثروة الحيوانية المستوردة.

¹¹ (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

(7) **قطاع الصناعة** : وهو قطاع يشمل العديد من الصناعات منها معالجة الأغذية، حيث تعتبر المنتجات الغذائية من المنتجات الاستهلاكية الأساسية ، ويعتمد الإنتاج في مصر بشكل أساسي على المدخلات الزراعية المنتجة محلياً. وقد شهدت المنتجات الغذائية زيادة في الطلب خلال أزمة وباء كورونا لتتزايد معها صناعات معالجة الأغذية المحلية لتحل محل الانخفاض في الواردات . كما توقفت العديد من المصانع عن العمل واشتغل البعض في ظل استخدام 50 % من طاقتهم الإنتاجية. كما تراجع صناعة الملابس بنسبة تصل الى 44% من اجمالي انتاج القطاع ، بسبب انخفاض الطلبات العالمية ، كذلك صعوبة الحصول على مدخلات الانتاج والمواد الخام التي يتم استيرادها عادة من الصين والهند ، فضلاً عن معاناة القطاع من اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية ، على سبيل المثال ، الصين هي مصدر 50 % من واردات مصر من المنسوجات والغزل مجتمعة .

(8) **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**: أدى التعلم الإلكتروني ، والتسوق عبر الإنترنت ، والأنشطة الأخرى المستندة إلى الإنترنت إلى زيادة حادة في استخدام الإنترنت والخدمات الأخرى ذات الصلة بقطاع المعلومات ، حيث تزايد استهلاك خدمات الإنترنت بنحو 50% ليسهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الاجمالي لمصر .

(9) **قطاع النقل** : انخفضت الحركة الجوية بشكل كبير وهي مقتصرة بشكل أساسي على الشحن ونقل الأفراد . وقد أدى تحويل الكثير من الأعمال الى أعمال من المنزل ، وحظر التجول الجزئي إلى خفض الطلب على النقل البري ، بما في ذلك سيارات الأجرة وشركات النقل بالحافلات ومترو الأنفاق ، لينخفض مساهمة قطاع النقل الجوي بنسبة 90% والنقل البري بنسبة 30 % .

- **تجارة الجملة والتجزئة** : أدى الإغلاق الجزئي للمؤسسات التجارية أثناء حظر التجول إلى تقليل إنتاجيتها، واضطرت آلاف الشركات ، بما في ذلك المقاهي والمنافذ التجارية إلى الإغلاق، لتنعكس هذه القيود على حركة التجارة ، لتشهد انخفاضاً بنسبة 15 %..

- **الفنادق**: في مارس 2020 ، بدأت السياحة في مصر في الانخفاض ، حيث تم إلغاء ما بين 70 و 80 % من الحجوزات المستقبلية مع حظر الرحلات الجوية الدولية عبر معظم دول العالم ، كما حدثت خسارة كاملة في عائدات السياحة الدولية خلال عام 2020 ، فقد انخفضت مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تصل الى 90 %¹².

(2) **البطالة وسوق العمل** : أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الثاني (أبريل - يونيو) للعام 2020 ، حيث ارتفع معدل البطالة الى 9.6% من إجمالي قوة العمل في

¹²) Ministry of Planning and Economic Development , **Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households** , REGIONAL PROGRAM POLICY NOTE 06 ,(Cairo : Ministry of Planning and Economic Development, June 2020) , PP.2-5.

الربع الأول من عام 2020 ، مقابل 8.1% فى الربع الأول من العام السابق 2019، بتراجع بلغت نسبته 2.4% عن الربع المماثل من العام السابق 2019 . وقد بلغ عدد العاطلين 2.094 مليون عاطل (962 ألف ذكور، 1.132 مليون إناث). وفى الربع الثالث من عام 2020 ، تراجع معدل البطالة إلى 7.3% ، مقارنة مع 7.8% قبل سنة أى فى الربع الثالث من عام 2019 . ويرجع سبب هذا التراجع الى عودة الأنشطة اليومية المعتادة لطبيعتها، وذلك بعد التخفيف التدريجي للقرارات الاحترازية التي اتخذتها الدولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد خلال الربع الأول من عام 2020¹³.

أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي ، فقد نحو 1.6 مليون فرد لوظائفهم فى هذا القطاع ، حيث يشكل العاملين فى القطاع غير الرسمي نحو 63% من اجمالى العاملين فى مصر ؛ مما أدى الى سقوط نحو 12% من الفقراء الى فجوة الفقر المدقع بنهاية عام 2020¹⁴.

شكل رقم (9) معدل البطالة السنوى فى مصر (%)

¹³ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، معدل البطالة السنوى ، 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

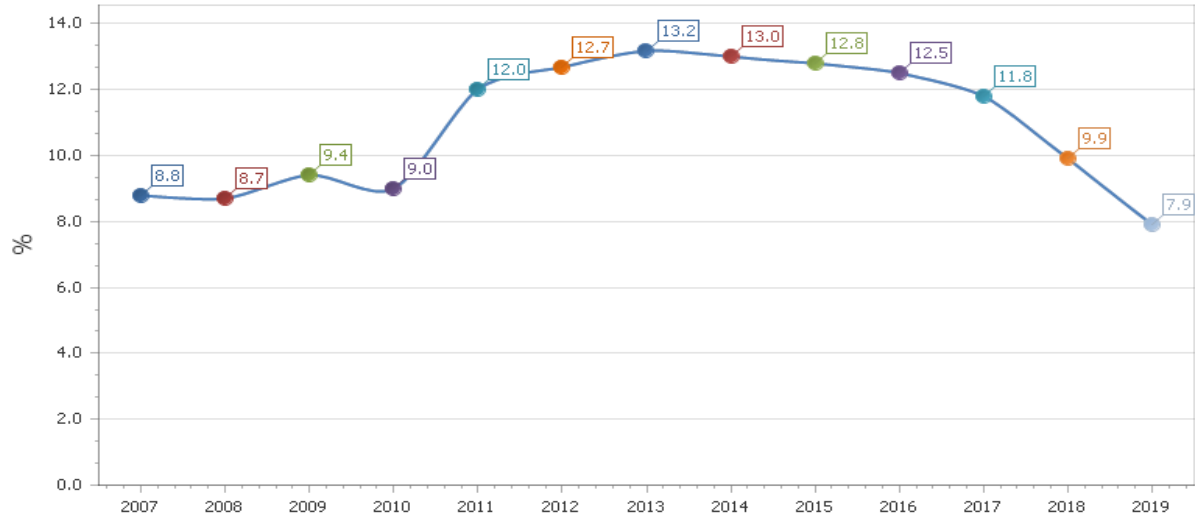
- **جريدة الشرق الأوسط** ، " ارتفاع معدل البطالة بمصرالى 9,6% فى الربع الثانى من 2020 " ، 17 أغسطس 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

<https://aawsat.com/home/article/2453066/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-96-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-2020>

- اسماء رفعت ، البطالة وتحسين اوضاع سوق العمل فى مصر ، المركز المصرى للفكر وللدراسات الاستراتيجية ، 17 يناير 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

<https://www.ecsstudies.com/13168/?fbclid=IwAR2DbGppT-hQQJMD088b-qUMg-KgCBgDrvMw0QKEuRy3SRij02w0004ccME>

¹⁴ (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، مرجع سبق ذكره ، ص . 9



المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، معدل البطالة السنوي ، متاح على الرابط التالي :-

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

(3) معدل التضخم :

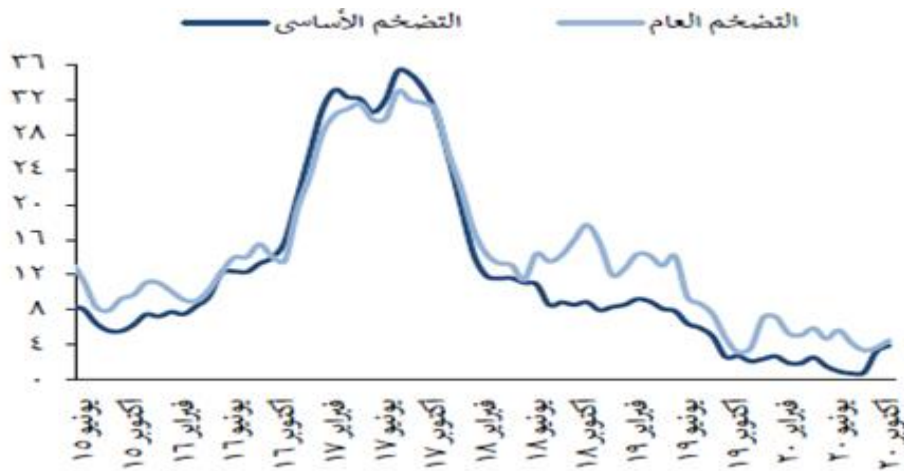
سجل المعدل السنوي للتضخم العام متوسط ربع سنوي بلغ % 3.8 خلال الربع الثالث من عام 2020، وهو أدنى معدل ربع سنوي مسجل له منذ الربع الأول من عام 2006 . وجاء ارتفاع معدل التضخم العام السنوي في أكتوبر وسبتمبر 2020 مدفوعاً في الأساس بارتفاع المساهمة السنوية لأسعار السلع الغذائية، فعلى الرغم من استمرار تسجيل معدلات سالبة للتضخم السنوي للسلع الغذائية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة اسعار السلع غير الغذائية، ولكن بدرجة أقل، حيث جاء ما يقرب من 75 % من الزيادة في معدل التضخم العام السنوي في أكتوبر 2020 مدفوع بانخفاض المساهمة السنوية السالبة للسلع الغذائية . يأتي ذلك بعد أن دعم ارتفاع المساهمة السنوية السالبة للسلع الغذائية من انخفاض المعدل السنوي للتضخم العام في يوليو وأغسطس 2020 .

وعلاوة على ذلك، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي للشهر الثالث على التوالي الى % 3.9 في أكتوبر 2020 من % 3.3 في سبتمبر 2020 ومقارنة ب % 0.8 في أغسطس 2020 و % 0.7 في يوليو 2020 وكما كان متوقعاً، جاء ارتفاع معدل التضخم الأساسي في سبتمبر 2020 نتيجة التأثير السلبي لفترة الأساس، بسبب آلية ربط السلسلة العاشرة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بالسلسلة التاسعة. بينما جاء الارتفاع في أكتوبر 2020 نتيجة المساهمة الموجبة للسلع الغذائية الأساسية مقابل انخفاضها في ذات الشهر من العام الماضي. وقد جاء ارتفاع التضخم السنوي للسلع الغذائية نسبي أ في سبتمبر وأكتوبر 2020 مدفوعاً في الأساس بأسعار السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى أسعار

الخضروات والفاكهة الطازجة، ولكن بدرجة اقل. في ذات الوقت، جاء الانخفاض في اسعار السلع الغذائية في اغسطس 2020 مدفوعاً في الأساس بانخفاض اسعار الخضروات¹⁵.

كما شهد معدل تغير أسعار المنتجين تدهور مستمر خلال الفترة فبراير-أبريل 2020 مسجلاً معدل تراجع سنوي بلغ 18.8 % في نهاية الفترة. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار أنشطة الزراعة وصيد الأسماك والتعدين واستغلال المحاجر وخدمات الغذاء والإقامة بنسب 4.5 % و 67.7 % و 8.1 %، على التوالي. ويُلاحظ أن تأثير كوفيد-19 على معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين محدود إذا ما قورن بأثر الجائحة على معدل التغير السنوي لأسعار المنتجين¹⁶.

شكل رقم (10) معدل التضخم السنوي العام والأساسي (نسب مئوية)



(10) المصدر : البنك المركزي المصري ، تقرير السياسة النقدية 2020 ، (القاهرة : البنك المركزي المصري ، 2020)، ص ص 15-18.

(4) أسعار الصرف:

يقاس أداء العملة من حيث الارتفاعات والانخفاضات مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة زمنية محددة ، لتقييم جودة الأداء الاقتصادي والسياسات النقدية التي تتبناها دول العالم. وقد أظهر الجنيه المصري أداءً قوياً في 2020 ، بل وصل إلى مكاسب قبل الدولار رغم أزمة فيروس كورونا. ليأتي ضمن أفضل العملات في الأسواق الناشئة خلال عام 2020، حيث اتسمت حركة الجنيه المصري أمام الدولار الأمريكي

¹⁵ (البنك المركزي المصري ، تقرير السياسة النقدية 2020 ، (القاهرة : البنك المركزي المصري ، 2020)، ص ص 18-15 .

¹⁶ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، معدل التضخم ، 2020 ، متاح على الرابط التالي :- https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6130&ind_id=2542

بحالة من الاستقرار النسبي وسط اتجاه عرضي ما بين الارتفاع والانخفاض، على الرغم من تأثر مصادر الدولار الأساسية في مصر من تداعيات فيروس كورونا. حيث دعمت مصر في برنامجها الناجح للإصلاح الاقتصادي السياسات النقدية وتحسين الأدوات المستخدمة في تنفيذها ، الأمر الذي يعكس تحسناً تدريجياً في أداء الجنيه المصري مقابل الدولار منذ بدء البرنامج أواخر عام 2016 ، مما جعل المؤسسات الدولية تتعامل مع الجنيه المصري كأحد أفضل العملات العالمية أداءً مقابل الدولار ، مما ساعد على جذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال مع معدل الإنتاج المستمر والمشروعات القومية الضخمة .

وقد سجل سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري منذ أواخر يناير 2020 حتى نهاية يناير 2021 سعر 15.85 للبيع و 15.75 للشراء. وفي نهاية فبراير 2020 سجل الدولار 15.66 للبيع و 15.56 للشراء. وفي نهاية مارس وأبريل سجل الدولار 15.8 للبيع و 15.7 للشراء و 15.94 للبيع و 15.84 للشراء في نهاية مايو.¹⁷ ويمكن القول بأن الجنيه المصري قد سجل ارتفاعاً قدره 30.8 قرشاً مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2020 ، على الرغم من الآثار الاقتصادية الحادة لأزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19)، حيث وصل سعر الدولار إلى 15.6842 جنيهاً للشراء ، و 15.7842 جنيهاً للبيع بنهاية العام الماضي 2020 . مقارنة بـ 15.9931 جنيهاً للشراء و 16.0931 جنيهاً للبيع بنهاية 2019.¹⁸

(11) الموازنة العام للدولة :

تحملت الموازنة المالية لعام 2019-2020 تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة انعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، والتي تم تخصيصها لتغطية بعض الالتزامات العاجلة منها : حوافز للقطاعات المنتجة ، إعفاءات ضريبية ، والدعم الاجتماعي ، ودعم القطاع الصحي . كما تركز موازنة العام المالي 2021 / 2020 على مساندة النشاط الاقتصادي وتحقيق نمو شامل ومستدام ودعم التنمية البشرية والإصلاح الهيكلي، كما تتضمن عدد من الإجراءات الإصلاحية غير المسبوقة استكمالاً لأهداف الحزمة المالية التحفيزية لمواجهة وباء كورونا ، وذلك بالتزامن مع القطاع الخاص كشريك أساسي في التصدي للأزمة والحفاظ على حياة المواطنين.

¹⁷) State Information Service , " **EGP among best world currencies against dollars in 4 years**" , 15 February 2021 , Available at :-

<https://www.sis.gov.eg/Story/154246?lang=en-GB>

¹⁸) Daily News , " **Egyptian pound appreciates 30 piasters against US dollar in 2020 despite COVID-19** " , January 2.2020 , Available at :-

<https://dailynewsegypt.com/2021/01/02/egyptian-pound-appreciates-30-piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covid-19/>

وتستهدف الحكومة بمشروع موازنة العام المالي 2020-2021 ، استمرار جهود خفض التدريجي لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى أقل من 80% بحلول نهاية يونيو 2023، بما يسمح بتحقيق تحسن كبير وخفض في أعباء فاتورة خدمة الدين التي تزايدت بشكل كبير في أعقاب وباء كورونا ، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن 6% في المدى المتوسط، وتحقيق فائض أولي سنوي مستدام في حدود 2% سنويا من الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط.

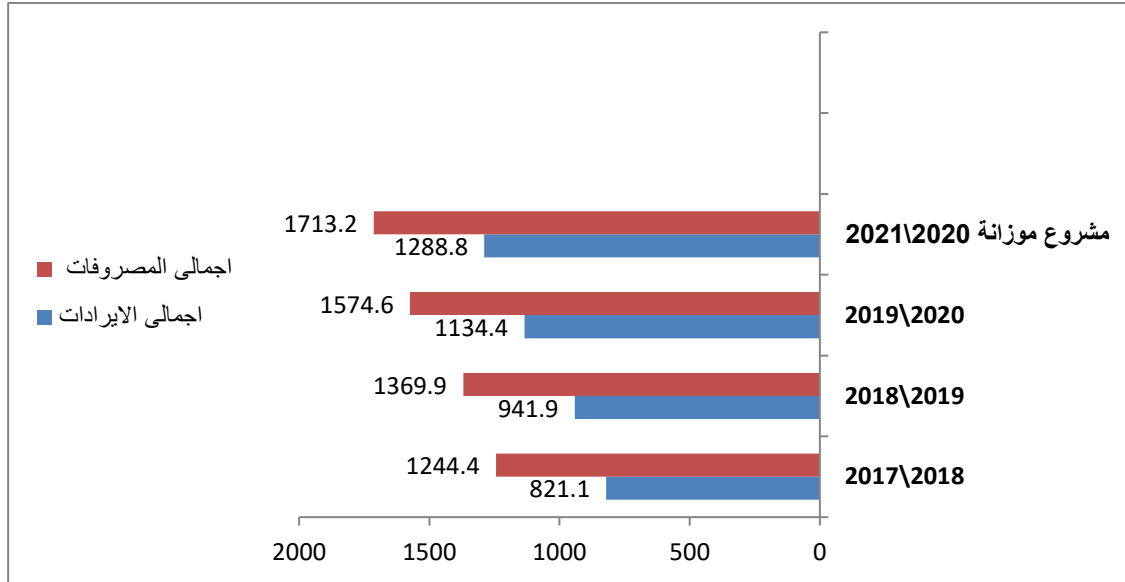
وقد أعلنت وزارة المالية أن إجمالي المصروفات المستهدفة بموازنة 2020-2021 تبلغ نحو 1.7 تريليون جنيه مقابل 1.5 تريليون جنيه بموازنة 2019 / 2020. زيادة المصروفات إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور، وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإداري للدولة ، وزيادة الاستثمارات لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة فرص العمل . كما تم الأخذ في الاعتبار الأثر المالي المترتب على استكمال تطوير والتوسع في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل ، وزيادة مخصصات الإنفاق على الصحة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ولتغطية تكلفة التأمين الصحي والأدوية ، وحوافز أعضاء القطاع الصحي وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة ، حيث تبلغ مخصصات الصحة 258.5 مليار جنيه بزيادة 83.2 مليار جنيه بنسبة زيادة 47 % عن العام المالي 2019.

أما الإيرادات العامة ، فسوف تشهد زيادة في عام 2020-2021 مقارنة بالعام المالي السابق لتصل إلى 1288.8 مليار جنيه ؛ ويرجع سبب ارتفاعها إلى زيادة حصيلة الدولة من الإيرادات الضريبية لأن هناك ارتفاع كبير في الإيرادات من ضرائب الدخل خاصة من الشركات. فوفقاً لبيانات وزارة المالية ارتفعت الإيرادات من الضرائب بنسبة 14.1% . وارتفعت الضرائب المحصلة على المرتبات المحلية بنسبة 10.5% لتحقق 13.9 مليار جنيه، كما زادت الضرائب المحصلة على الشركات بنسبة 84.1% لتسجل 24.1 مليار جنيه ، والنتيجة النهائية انخفاض العجز الكلي للموازنة العامة من 975.8 مليار جنيه لموازنة عام 2019-2020 ليصل إلى 424.4 مليار جنيه لموازنة عام 2020-2021¹⁹.

¹⁹ (وزارة المالية ، دليل مبسط عن اتفاق الموازنة العامة لعام 2120 ، (القاهرة : وزارة المالية ، 2020) ، ص ص

شكل رقم (11) إيرادات ومصروفات الموازنة العامة للدولة وتطورها خلال الفترة (2018-2021)

مليار جنيه



المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى:

- وزارة المالية : دليل مبسط عن انفاق الموازنة العامة لعام 21\20 ، (القاهرة : وزارة المالية ، 2020) ، ص 5.

(6) الدين العام الداخلى والخارجى :

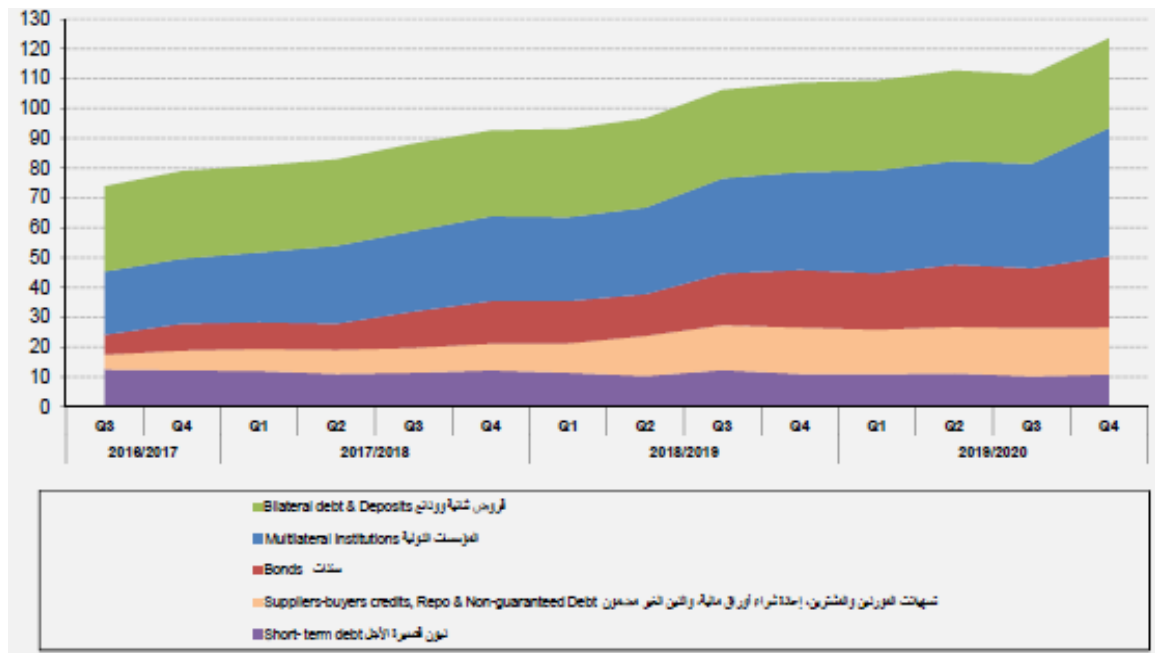
بلغ رصيد الدين الخارجي لمصر نحو 123.5 مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو 2020 بزيادة قدرها نحو 8.14 مليار دولار عن نفس الفترة من عام 2019. وجاءت تلك الزيادة محصلة لإرتفاع صافى المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو 4.15 مليار دولار، وانخفاض أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو 0.6 مليار دولار . وبالنسبة لأعباء خدمة الدين الخارجي، فقد بلغت نحو 17.2 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2019\ 2020 (الاقساط المسددة نحو 13.2 مليار دولار أمريكي، والفوائد المدفوعة نحو 4 مليار دولار أمريكي). وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (10) ، حيث جاء حجم الديون الخارجية فى تزايد ومعظمها فى شكل قروض ثنائية من المؤسسات الدولية ، يليها سندات وأذون الخزانة الحكومية .

وتظهر المؤشرات تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلى الإجمالي لتبلغ 34.1 %، وهى فى الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية. حيث تعد نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التى تعطى دلالة هامة على قدرة الدولة على الإنتاج والالتزام بسداد المستحقات الخارجية، وقد نجح برنامج الإصلاح الاقتصادى فى زيادة موارد الدولة فى مختلف القطاعات الاقتصادية والحفاظ على توازن السياستين المالية والنقدية وتحديداً فى هذه الفترة العصيبة على اقتصادات

العالم على وقع جائحة كورونا. وعندما وافق صندوق النقد الدولي على طلب مصر الحصول على مساعدة مالية طارئة قدرها 2,772 مليار دولار لتلبية احتياجات التمويل العاجلة لميزان المدفوعات التي نتجت عن نقى جائحة كوفيد-19، والحفاظ على مكتسبات نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى رفع معدلات النمو إلى 5.5%، وخفض معدل البطالة إلى 7.5% . وساعدت أداة التمويل السريع لصندوق النقد الدولي على تخفيف احتياجات التمويل العاجلة، بما فى ذلك الإنفاق على الصحة وتوفير الحماية الاجتماعية ودعم القطاعات الأشد تأثراً وشرائح المجتمع الهشة.

شكل رقم (12) هيكل الدين الخارجى لمصر خلال الفترة (2018-2020)

مليار دولار



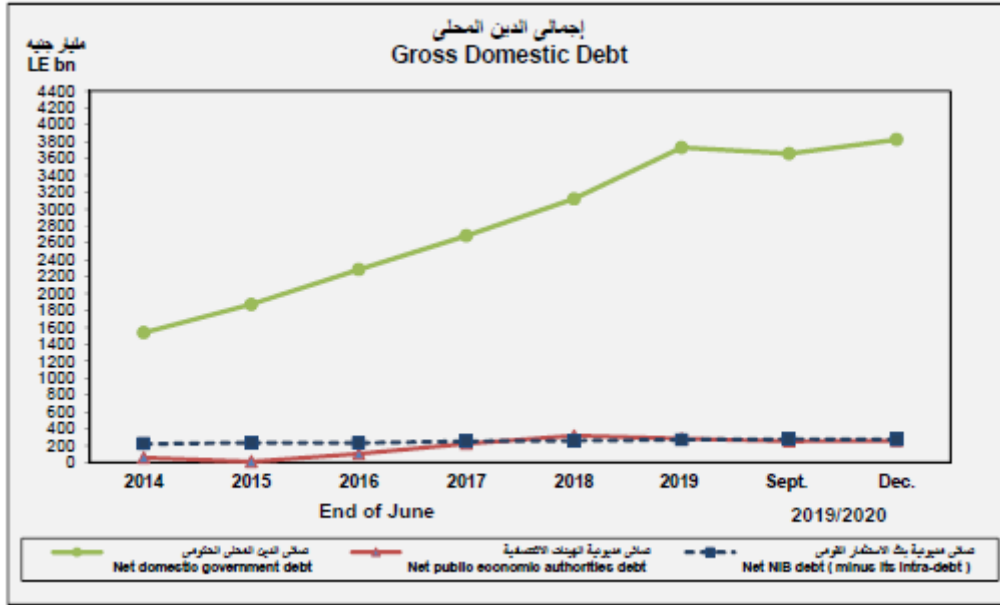
- المصدر : البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد 283 ، (القاهرة : البنك المركزى المصرى ، اكتوبر 2020) ، ص 101.

وفيما يتعلق بالدين العام المحلى ، فقد بلغ إجماليه نحو 4354.5 مليار جنيه أو ما يمثل 74.8% من الناتج المحلى الإجمالى (فى نهاية ديسمبر 2019 منه 87.8% مستحق على الحكومة، و5.9% على الهيئات العامة الاقتصادية، و6.3% على بنك الاستثمار القومى . وبلغ صافى رصيد الدين المحلى المستحق على الحكومة نحو 3824.3 مليار جنيه فى نهاية ديسمبر 2019 ، بزيادة قدرها نحو 93.5 مليار جنيه خلال الفترة يوليو / ديسمبر من السنة المالية 2020\2019²⁰.

²⁰ (البنك المركزى المصرى ، النشرة الاحصائية الشهرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .

شكل رقم (13) اجمالي الدين المحلي لمصر خلال الفترة (2014-2020)

مليار جنيه



- المصدر : البنك المركزي المصري ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد 283 ، (القاهرة : البنك المركزي المصري ، اكتوبر 2020) ، ص 115.

ثالثاً- السياسات الاقتصادية المصرية لمواجهة وباء كورونا :

نجحت مصر بمجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في التخفيف من وطأة الموجة الأولى من فيروس كورونا المستجد، في الوقت الذي سيطرت الجائحة على دول كبرى حول العالم. ولعل الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة في سبيل دعم الاقتصاد كانت الأبرز من حيث اشادات المؤسسات الدولية المعنية بالإصلاح الاقتصادي. حيث تم تخصيص 100 مليار جنيه لتمويل خطة الدولة لمواجهة تداعيات الفيروس . ومن أهم تلك الاجراءات ما يلي ²¹ :-

²¹ (البنك المركزي المصري ، تعليمات واجراءات البنك المركزي للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد ، 2020 ، متاح على الرابط التالي :-

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF.aspx>

1) اجراءات السياسة النقدية ، وتشمل ما يلي :-

- تخفيض أسعار العائد لتحفيز الاقتصاد على النمو:

قررت لجنة السياسة النقدية خفض أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بواقع 300 نقطة أساس، ليصبح سعري عائد الاياع والاقراض لليلة واحدة ، وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9,25% ، و 10.25 % ، 9,75% على الترتيب ، وسعر الائتمان والخصم عند مستوي 9,75% وذلك كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته. وفي سبتمبر 2020 تمت خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع 50 نقطة أساس ليصل سعري عائد الايداع والاقراض لليلة واحدة ، وسعر العملية الأساسية عند 8,75% و 9,75% و 9,25% على الترتيب ، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9,25% . ثم تم خفض أسعار العائد الأساسية مرة أخرى بواقع 50 نقطة أساس خلال شهر نوفمبر 2020 ليصل سعري عائد الايداع والاقراض لليلة الواحدة ، وسعر العملية الرئيسية الى 8,25% و 9,25% و 8,75% على الترتيب ، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 8,75% .

- تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد :

تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد وتشمل القروض لأغراض استهلاكية أو عقارية ، وكذلك الشركات المتوسطة والصغيرة لمدة 6 أشهر ، وعدم تطبيق عوائد أو غرامات اضافية على التأخر فى السداد إعادة هيكلة مديونيات العملاء بهدف الوصول الى هيكل جديد للتسهيلات الائتمانية يتناسب مع قدرتهم الحالية على السداد مع إيلاء عناية خاصة للعملاء الذين تأثر نشاطهم خلال الفترة السابقة وذلك وفقا لبدائل محددة .

- اجراءات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام الوسائل الاليكترونية فى الدفع :

تم إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على رسوم نقاط البيع والسحب من الصرافات الالية والمحافظ الاليكترونية لمدة 6 أشهر انتهت فى سبتمبر 2020 ، وتم مد فترة الاعفاء على عمليات السحب من الصرافات الالية حتى نهاية عام 2020 .

كما تم إصدار بعض الاستثناءات لاستخدام وسائل وأدوات الدفع الاليكترونية ؛ وذلك تيسرياً على المواطنين ، من أهمها:

- تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما

- تسجيل اشتراك الانترنت البنكى لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً لدى البنك.

- إصدار المحافظ الإلكترونية مجاناً لمدة 6 أشهر ، وتم مد تلك الفترة حتى نهاية ديسمبر 2020 ، كما امتد ذلك الى إنشاء البطاقات الافتراضية من المحفظة .

- إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بني حسابات الهاتف المحمول حتى نهاية ديسمبر 2020 .

- وضع حد أقصى يوميا لعمليات الحسب والايداع بفروع البنوك بمبلغ 50 ألف جنيه للأفراد ، ومبلغ 20 ألف جنيه لعمليات السحب والايداع من ماكينات الصرف الالى وذلك لفترة مؤقتة.
- **اتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الاستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثرا :-**
 - قيام البنوك بشكل فوري باتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لمقابلة تمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية خاصة السلع الغذائية .
 - دراسة ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرا ووضع خطط انقاذ للشركات العاملة فى تلك القطاعات .
 - اتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل وبالأخص صرف رواتب العاملين بالشركات .
 - **اجراءات دعم القطاعات الاقتصادية المتضررة ، وتشمل :-**
 - **اجراءات الدعم الاقتصادى للقطاع السياحى²² :**
 - قيام البنك المركزى بدراسة لتقديم تمويل للمنشات السياحية والفندقية من أجل الحفاظ على العمالة بفائدة منخفضة ، وقرار البنك المركزى بتأجيل سداد كل التزامات وأقساط القروض لمدة 6 أشهر .
 - انشاء صندوق الأزمات لدعم العاملين فى القطاع السياحى والمرشدين السياحيين .
 - تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المنشات السياحية عن الفترات السابقة من خلال أساط شهرية لمدة 6 أشهر .
 - مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة وتسرى على الشركات السياحية التى تبلغ حجم مديونيتها 10 مليون جنيه وأكثر (دون العوائد المهمشة) سواء متخذ أو غير متخذ بشأنهم اجراءات قضائية ، حيث يتم الحذف من قوائم الحظر ، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة . كما تستفيد الشركات السياحية التى تقل مديونيتها عن 10 مليون جنيه فى حالة الاتفاق مع البنك على بنود السداد .
 - **مبادرة القطاع الخاص الصناعى والزراعى وقطاع المقاولات :-**
 - **اتاحة مبلغ 100 مليار جنيه من خلال البنوك بعائد سنوى 8% (يحسب على اساس متناقص) لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعى والزراعى وقطاع المقاولات التى يبلغ حجم أعمالها 50 مليون جنيه فأكثر على أن يتم الاعتماد بحجم الأعمال بصورة مجمعة .**

²² أ. د. سلوى محمد مرسى ، ود. زينب محمد الصاوى ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 .

- البنك المركزى المصرى ، تعليمات واجراءات البنك المركزى للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.

- اصدار تعهد بقيمة 7 مليار جنيه لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية نسبة من المخاطر المصاحبة لتمويل الشركات الكبرى البالغ حجم أعمالها 200 مليون جنيه فأكثر الممنوحة في اطار المبادرة .

(2) اجراءات اجتماعية ، وتشمل ما يلي ²³:

- للتخفيف من تداعيات الأزمة على المواطن المصري، تمت زيادة أجور العاملين والموظفين بالدولة خلال موازنة العام المالي 2020 \ 2021 وزيادة حد الإعفاء الضريبي من 8 آلاف جنيه إلى 15 ألف جنيه، وإقرار إعفاء شخصي بقيمة 9 آلاف جنيه سنويًا للعاملين لدى الغير "الموظفين".
- تمت إضافة 142 ألف أسرة جديدة من الفئات الأولى بالرعاية لبرنامج "تكافل وكرامة"، فيما بلغ إجمالي الخدمات والإعانات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات والمؤسسات الأهلية نحو 20 مليون خدمة بتكلفة إجمالية بلغت 1.7 مليار جنيه، وقد استفاد منها نحو 64 مليون فرد.
- أولت الحكومة اهتماماً بالغاً بتخفيف تداعيات "كورونا" على العمالة المنتظمة وغير المنتظمة، بتكليف من الرئيس عبد الفتاح السيسي؛ حيث تم صرف منحة استثنائية بمبلغ 1500 جنيه للمتضررين مُقسمة على ثلاث دفعات، من خلال 4000 مكتب بريد على مستوى الجمهورية، وقيام صندوق إعانات الطوارئ للعمال بوزارة القوى العاملة بصرف مرتبات العمالة المنتظمة للعاملين في القطاعات المتضررة.

رابعاً - اشادات دولية بصمود الاقتصاد المصري أمام جائحة كورونا :

لاقت الإجراءات التي اتخذتها مصر استحساناً من المؤسسات الدولية التي أشادت بصمود الاقتصاد المصري في وجه جائحة كورونا، وكان من أهمها :-

- تقرير المرصد المصري الذي أصدره البنك الدولي في نوفمبر 2020، والذي أكد خلاله أنه برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري كان له دور إيجابي في التصدي للصدمة الاقتصادية العالمية الناتجة عن تفشى فيروس كورونا المستجد، مشيراً إلى أنه من أكبر الدلائل على ذلك استمرار تحقيق مصر لمعدلات نمو إيجابية وصلت لـ 3.6٪ في العام المالي (2019 \ 2020) واستمرار الفائض الأولي للموازنة.

²³ الهيئة العامة للاستعلامات ، أهم الاجراءات الحكومية لمواجهة فيروس كورونا خلال 100 يوم ، 6 يونيو 2020 ، متاح على الرابط التالي :-

<https://www.sis.gov.eg/Story/204421/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-100-%D9%8A%D9%88%D9%85?lang=ar>

وأكد التقرير على أن جائحة كورونا خلقت أخطر أزمة صحية واقتصادية يشهدها العالم منذ سبعة عقود، على الأقل، إلا أن مصر شهدت جهود قوية لضبط أوضاع المالية العامة وأرصدة المعاملات الخارجية واستقرار الاقتصاد الكلي، وجدد البنك الدولي التأكيد على أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة خاصة في المالية العامة والسياسة النقدية وفي قطاع الطاقة، إلى جانب الإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات استجابة لأزمة كورونا، ساعدت مصر على مواجهة آثار الصدمة، وبالفعل، ظل متوسط النمو الحقيقي إيجابياً خلال السنة المالية 2019\2020 .

- بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة التي أكدت أنه رغم ما شهده العالم جراء التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد، فإن الاقتصاد المصري ما زال محتفظاً باستقراره، وفقاً لتقرير "متتبع الاستجابة العالمية للنوع الاجتماعي ضد كورونا" الصادر في سبتمبر 2020 ، بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

- أما مجموعة "هوريزون" الأمريكية، فقالت إن مصر تعد من الدول الأفضل تجهيزاً لمواجهة "كورونا والتعافي بشكل أسرع من تبعات الجائحة، حيث أصدرت المؤسسة مؤشر التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا ، والذي صنّف مصر ضمن مجموعة الدول الأكثر قدرة على استيعاب الصدمة الأولى من الجائحة، وذلك بتحقيقها 51.2 نقطة من 100 نقطة؛ لتأتي في المركز الـ 70 من بين 122 دولة، وفي المركز الأول إفريقياً، والرابع عربياً بعد الإمارات، والسعودية، والكويت.

- أعلن صندوق النقد الدولي قرب صرف الشريحة الثانية من قرض الصندوق البالغة قيمته 5.2 مليار دولار. كما أكد أن الاقتصاد المصري شهد تحقيق أداء أفضل من المتوقع في ظل الجائحة وذلك بفضل حزمة الإجراءات التنشيطية السريعة والشاملة والمتوازنة التي اتخذتها الحكومة، واستجابة السياسة النقدية، ومبادرات القطاع المالي الموجهة للقطاعات والفئات المتضررة 24.

- أشارت توقعات فيتش بشأن نجاح مصر في زيادة احتياطي النقد الأجنبي في السنوات المقبلة ، وهو ما يكفي لتغطية الواردات لمدة ستة أشهر على الأقل حتى عام 2024. كما تتوقع أن تصل القيمة الإجمالية للصادرات من السلع والخدمات إلى 47.7 مليار دولار في عام 2020 وأن تستمر في

²⁴) State Information Service , **Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy**, 21 November 2020, Available at :

<https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisi-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-to-performance-of-Egyptian-economy?lang=en-us>

الارتفاع إلى 55.3 مليار دولار في عام 2024.²⁵ في يوليو 2020، أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ثبات التصنيف الافتراضي طويل الأجل لمُصدر العملات الأجنبية في مصر عند "B + مع نظرة مستقبلية مستقرة". كما أكدت مؤسسة جي بي مورجان إن الاقتصاد المصري هو الوحيد الذي يحافظ على ثقة المستثمرين في المنطقة في ظل جائحة فيروس كورونا ، حيث تم تثبيت التقييم السيادي والتصنيف الائتماني لمصر بنظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري. وأكدت أن هذا إنجاز مهم لمصر ، ومؤشر قوي على نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي نال ثقة مؤسسات التصنيف الائتماني ومجتمع الاستثمار الدولي.²⁶

خامساً - نتائج الدراسة:

- تأثر الاقتصاد المصري بتداعيات وباء كورونا مثله مثل معظم اقتصادات العالم ، ومن خلال ما تم عرضه سابقاً يمكن تحديد أهم نتائج الدراسة التي تتمثل فيما يلي :-
- ان العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم الخارجى بحكم الانفتاح الاقتصادى واجراءات التحرير ، تتأثر بشكل كبير بفعل الصدمات الاقتصادية سواء كانت تلك الصدمات مالية أو صحية وبائية . وقد أدى انتشار وباء كورونا عالميا الى التأثير على المتغيرات الاقتصادية بين مصر ودول العالم ، ومن أهم تلك المتغيرات كان قطاع السياحة الذى استقبل الصدمة الأولى فى ظل نقى الوباء واغلاق خطوط الطيران ؛ لتتخف بذلك أعداد السائحين كذلك الايرادات السياحية فى نهاية عام 2020 بشكل كبير ، مقارنة بما كانت عليه فى عام 2019 .
 - أثر وباء كورونا على العلاقات التجارية بين مصر ودول العالم الخارجى ، حيث تراجع اجمالى الصادرات المصرية للخارج بشكل طفيف لا يتجاوز نسبته 9.7% حتى نهاية عام 2020 ، كذلك

²⁵) Egypt Independent , **Egypt's economic situation receives international praise: Report** August 30, 2020 , Available at :

<https://egyptindependent.com/egypts-economic-situation-receives-international-praise-report/>

²⁶) Egypt Today , " **JP Morgan praises Egyptian economy performance amid pandemic: Finance Ministry**", 6 August. 2020 , Available at :

<https://www.egypttoday.com/Article/3/90465/JP-Morgan-praises-Egyptian-economy-performance-amid-pandemic-Finance-Ministry>

- الواردات انخفضت بنسبة 7.8% ما بين عامي 2019 و2020 ، فى الوقت الذى ظهر فيه مؤشرا جيدا وهو انخفاض عجز الميزان التجارى بنسبة كبيرة تصل الى 67%.
- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 57% إلى ما يقدر بنحو 1.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2020 ، ثم تحسنت نسبياً لتصل إلى 3.09 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام المالى 2020/2019 متأثرة بذلك بالانكماش العميق الذى قاد الشركات العالمية مما وجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها .
 - ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج فى الربع الأول من عام 2020 نتيجة حالة الذعر والخوف التى سيطرت عليهم خوفا من انتشار الوباء وتقلب الظروف الاقتصادية ، ولكن سرعان ما تراجعت بشكل ملحوظ فى الربع الأخير من عام 2020 . كذلك الحال بالنسبة الى إيرادات قناة السويس التى شهدت تقلبا ملحوظا خلال عام 2020 لتنتهى الربع الأخير منه بانخفاض فى عدد السفن العابرة بالقناة وتراجع إيرادات قناة السويس بفعل ضعف حركة التجارة الدولية بعد تغشى انتشار وباء كورونا.
 - شهد ميزان المدفوعات المصرى عجزاً كلياً بلغ 8.6 مليار دولار خلال العام المالى 2020/2019، حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصرى مع العالم الخارجى استقراراً فى مستوى العجز خلال العام المالى 2020/2019 ، وجاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التى أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية فى أغلب دول العالم وليس مصر فقط ، الا ان التحسن الملحوظ فى الميزان التجارى غير البترولى ، وارتفاع التحويلات الجارية دون مقابل قد ساهم فى تخفيف هذه الصدمة على الاقتصاد المصرى.
 - من خلال التعرض للمتغيرات الاقتصادية الخارجية الناجمة من العلاقات مع العالم الخارجى ، يتضح رغم تأثر معظمها مثل : التجارة الدولية ، والاستثمار الأجنبى ، والتحويلات المالية ، ... الخ ، الا أن قطاع السياحة هو الأكثر تأثراً بتلك الأزمة ، حيث أن انتقال السائحين بين الدول ومنها مصر أصبح أمراً صعباً فى ظل استمرار وباء كورونا وانتشاره .
 - انخفض معدل النمو الاقتصادى فى مصر ليصل الى ما نسبته 3.6% فى نهاية عام 2020 مقارنة بمستوى 5.6% فى عام 2019 ، بفعل تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية فى مصر بتداعيات وباء كورونا ، الا أن الاقتصاد المصرى ظل الوحيد الذى حقق معدل نمو موجب فى الاقتصادات الناشئة .
 - ارتفع معدل البطالة الى 9.6% من إجمالى قوة العمل فى الربع الأول من عام 2020 ، مقابل 8.1% فى الربع الأول من العام السابق 2019 . أما فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمى ، فقد نحو 1.6 مليون فرد لوظائفهم فى هذا القطاع ، حيث يشكل العاملين فى القطاع غير الرسمى نحو 63% من اجمالى

العاملين في مصر ، مما أثر سلباً على مستوى معيشة العديد من أفراد المجتمع المصري ، ودفع الكثيرين نحو فجوة الفقر .

- على الرغم من تأثير وباء كورونا على الأداء الداخلى للاقتصاد المصري ، الا أن التأثير ضغط بشكل أكبر على الموازنة العامة المصرية في ظل تحملها مخصصات أكبر للانفاق على القطاع الصحى والتعليم ، واجراءات الحماية الاجتماعية . فقد تحملت الموازنة المالية لعام 2019-2020 تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة انعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، حيث بلغت إجمالي المصروفات المستهدفة بموازنة 2020-2021 تبلغ نحو 1.7 تريليون جنيه مقابل 1.5 تريليون جنيه بموازنة 2019 / 2020 أما الإيرادات العامة ، فسوف تشهد زيادة فى عام 2020-2021 مقارنة بالعام المالى السابق لتصل الى 1288.8 مليار جنيه ؛ ويرجع سبب ارتفاعها الى زيادة حصيله الدولة من الإيرادات الضريبية لأن هناك ارتفاع كبير في الإيرادات من ضرائب الدخل خاصة من الشركات.

- بلغ رصيد الدين الخارجى لمصر نحو 123.5 مليار دولار أمريكي في نهاية يونيو 2020 بزيادة قدرها نحو 14.8 مليار دولار عن نفس الفترة من عام 2019، بفعل توجه مصر الى المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولى للحصول على أداة التمويل السريع لمواجهة كورونا ، كما شهد الدين المحلى ارتفاعا طفيفا أيضا صدارات الدولة من أدوات الدين الحكومية (أذون- سندات خزانه) في أول 9 أشهر من العام المالى الحالى (2019- 2020) سجلت 2.6 تريليون جنيه. واستحوذت سندات الخزانه على نصيب الأسد من أدوات الدين بواقع 1.84 تريليون جنيه، فيما كان نصيب السندات 823 مليار جنيه، خلال الفترة من يوليو 2019 حتى مارس 2020، طبقاً للتقرير المالى الصادر عن الوزارة عن هذه الفترة.

- أطلقت مصر خطة تحفيز اقتصادية لمواجهة تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، وكانت تلك الخطة شاملة للعديد من الأبعاد المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية والاجراءات الاجتماعية . كما تم اطلاقها فى وقت مبكر من الأزمة مما ساهم بشكل كبير فى استيعاب جزء من اثارها السلبية على الاقتصاد ، وهو ما أشادت به المنظمات والمؤسسات الدولية .

- تتوع هيكل الاقتصاد المصري ساهم بشكل كبير فى مواجهة الأزمة، كذلك نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الذى بدأته الحكومة المصرية فى 2016، والذي شهد تحسن كل مؤشرات الأداء الاقتصادى قبل أزمة فيروس كورونا. يضاف الى ذلك طبيعة السياسات والاجراءات التى اتخذتها

مصر لمواجهة انعكاسات الوباء على الاقتصاد ، كل ذلك قد ساهم في تخفيف اثار أزمة وباء كورونا على الاقتصاد المصري

وفي النهاية يمكن اثبات صحة فرضية الدراسة ، حيث كان لأزمة وباء كورونا تأثير سلبي على العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم الخارجى ، وظهر بوضوح فى قطاع : السياحة ، والتجارة الدولية . كما أثرت الجائحة بالسلب أيضا على مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري الداخلى وخاصة (معدل النمو الاقتصادى ، والبطالة ، والموازنة العامة للدولة) . وان كان وضع الاقتصاد المصري ما زال أفضل من غيره فى العديد من الاقتصادات الناشئة والنامية ، ومن عوامل صمود الاقتصاد المصري في مواجهة أزمة كوفيد-19، هو تنوع هيكل الاقتصاد المصري الذي ساهم فى مواجهة الأزمة، كذلك نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأتها الحكومة المصرية في 2016، والذي شهد تحسن كل مؤشرات الأداء الاقتصادي قبل أزمة فيروس كورونا.

سادساً- توصيات الدراسة :

من خلال العرض السابق لانعكاسات وباء كورونا على الاقتصاد المصري ، يمكن اقتراح عدة توصيات قد تساعد فى تمكين الاقتصاد من مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة ، تتمثل فيما يلى :-

- على الحكومة أن تواصل مشروعاتها الضخمة اللازمة في إطار البرنامج الاصلاحى الاقتصادى . كما تحتاج إلى التعجيل بإعادة هيكلة وتطوير مؤسساتها وتكييف الإطار التنظيمي المناسب لها .
- التحول بشكل أسرع إلى الاقتصاد الرقمي، وهو ما يحتاج إلى تسريع استكمال القوانين والقواعد لصالح المزيد من التجارة الإلكترونية ، وكذلك زيادة استخدام الرقمنة في السياسات المالية . والاسهام فى تعزيز الشمول المالى بما فى ذلك تبنى الاليات الخاصة بالتمويل عبر الانترنت وتعزيز منصات التكنولوجيا المالية.
- تعزيز الصادرات غير النفطية والاعتماد على تطوير سلاسل الإنتاج المحلية وصناعات التغذية بدلاً من استيراد مبالغ فيه ، بهدف الوصول إلى توازن مناسب بين متطلبات الكفاءة والأمن الغذائى . وهذا يتطلب من صناعات السياسة الصناعية والتجارية ادراك أن سلاسل الإنتاج والإمداد بشكل عام سوف تكون عرضة لاضطرابات شديدة. ويتعين عليهم أن يسعوا للمزيد من التوطين المحتمل لعدد من الصناعات ، مثل صناعة النسيج والملابس بدلاً من الاعتماد المفرط على الصين وغيرها في استيراد المنسوجات والأقمشة.
- مراجعة لنفقات الميزانية العامة لمصر في ضوء تأثير الفيروس التاجي على الإيرادات المالية . حيث تحتاج مصر إلى النظر في نظام جديد تمامًا بمصادر جديدة للإيرادات والإنفاق العام بأولويات جديدة

تؤدي فيها الدولة دورًا أكبر في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وتوطين الاستثمار في التكنولوجيا والبنية التحتية.

- الاعتماد على الصناعات المحلية وتعزيز الانتاجية المحلية ، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ادراج قطاع السياحة ضمن القطاعات التي تحتاج الى حزم الطوارئ الاقتصادية الوطنية والاقليمية والعالمية ، وانشاء اليات واستراتيجيات لادارة الأزمات السياحية .

قائمة المراجع

. أولاً- مراجع باللغة العربية :

أ- مقالات :

(1) الحسينى حسن ، " ميزان المدفوعات يسجل عجزا 8.6 مليار دولار خلال العام المالى 2019\2020 " ، جريدة المال ، 30 نوفمبر 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

<https://almalnews.com/%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%81%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%B9%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8B-8-6-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84>

(2) جريدة الشرق الأوسط ، " ارتفاع معدل البطالة بمصر الى 9,6% فى الربع الثانى من 2020 " ، 17 أغسطس 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

<https://aawsat.com/home/article/2453066/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-96-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%86-2020>

ب-أوراق بحثية :

(1) اسماء رفعت ، البطالة وتحسين اوضاع سوق العمل فى مصر ، المركز المصرى للفكر وللدراسات الاستراتيجية ، 17 يناير 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

<https://www.ecsstudies.com/13168>

(2) المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، متابعة اثار كوفيد على الاقتصاد المصرى قطاع السياحة ، نوفمبر 2020 ، العدد 25 ، متاح على الرابط التالى :-

<http://www.eces.org/PublicationsDetails>

(3) أ. د سلوى محمد مرسى ، ود. زينب محمد الصاوى ، تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى ، سلسلة أوراق السياسات (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مايو 2020) .

4) سارة ناصح ، مؤشرات مختلطة : كيف اثر وباء كورونا على التجارة الخارجية المصرية ، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية ، 24 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالى :-
<https://www.ecsstudies.com/11060>

ج- تقارير :-

1) البنك المركزى المصرى ، تقرير السياسة النقدية 2020 ، (القاهرة : البنك المركزى المصرى ، 2020).

2) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى ، (القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، 2020) .

3) وزارة المالية ، التقرير المالى الشهرى ، (القاهرة : وزارة المالية ، نوفمبر 2020) ، المجلد 15 ، العدد 13.

4) _____ ، دليل مبسط عن انفاق الموازنة العامة لعام 2120 ، (القاهرة : وزارة المالية ، 2020) ،

د- مواقع الانترنت :-

1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة التجارة الخارجية ، أكتوبر 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Yera=23320

2) _____ ، معدل البطالة السنوى ، 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

3) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، معدل التضخم ، 2020 ، متاح على الرابط التالى :-

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6130&ind_id=2542

4) البنك المركزي المصري ، تعليمات واجراءات البنك المركزي للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد ، 2020 ، متاح على الرابط التالي :-

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages/%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF.aspx>

5) الهيئة العامة للاستعلامات ، أهم الاجراءات الحكومية لمواجهة فيروس كورونا خلال 100 يوم ، 6 يونيو 2020 ، متاح على الرابط التالي :-

<https://www.sis.gov.eg/Story/204421/%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-100-%D9%8A%D9%88%D9%85?lang=ar>

ثانياً- مراجع باللغة الانجليزية :

A-Articles:

1) Egypt Independent , **Egypt's economic situation receives international praise: Report** August 30, 2020 , Available at :

<https://egyptindependent.com/egypts-economic-situation-receives-international-praise-report/>

2) Egypt Today , " **JP Morgan praises Egyptian economy performance amid pandemic: Finance Ministry**", 6 August. 2020 , Available at :

<https://www.egypttoday.com/Article/3/90465/JP-Morgan-praises-Egyptian-economy-performance-amid-pandemic-Finance-Ministry>

3) Daily News , " **Egyptian pound appreciates 30 piasters against US dollar in 2020 despite COVID-19** " , January 2.2020 , Available at :-
<https://dailynewsegypt.com/2021/01/02/egyptian-pound-appreciates-30-piasters-against-us-dollar-in-2020-despite-covid-19/>

4) Lara Williams , " The state of play: FDI in Egypt " , **Investment Monitor** , 28 Aug 2020 Available at :

<https://investmentmonitor.ai/middle-east-north-africa/the-state-of-play-fdi-in-egypt>

B- Research Papers :

1) Ministry of Planning and Economic Development , **Impact of COVID-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, jobs, and households** , REGIONAL PROGRAM POLICY NOTE 06 ,(Cairo : Ministry of Planning and Economic Development, June 2020).

D- Internet Sites:

1) Nordea , Country profile Egypt , **Foreign direct investment (FDI) in Egypt**, Available at :

<https://www.nordeatrade.com/en/explore-new-market/egypt/investment>

2) Reuters , **Egypt workers' remittances rose to \$8 billion in the July-September** quarter , DECEMBER 7, 2020 , Available at :-

<https://www.reuters.com/article/egypt-cenbank-int-idUSKBN28H1PF>

3) State Information Service , " **EGP among best world currencies against dollars in 4 years**" , 15 February 2021 , Available at :-

<https://www.sis.gov.eg/Story/154246?lang=en-GB>

4) _____, **Sisi satisfied with IMF's praise to performance of Egyptian economy**, 21 November 2020, Available at :

<https://www.sis.gov.eg/Story/153099/Sisi-satisfied-with-IMF%E2%80%99s-praise-to-performance-of-Egyptian-economy?lang=en-us>

